شركة شبكة المعلومات الائتمانية ش.م.ك (مقفلة)
CREDIT INFORMATION NETWORK COMPANY K.S.C.(Closed)
Credit Safely - ائتمان بأمان

2019

التقرير السنوي

للسنة المالية المنتهية
في 30 سبتمبر 2019

حضرة صاحب السمو
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

سمو
الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي عهد دولة الكويت

سمو
الشيخ صباح خالد الحمد الصباح
رئيس مجلس وزراء دولة الكويت

المحتويات

الرسالة والرؤية والقيم الأساسية والأهداف	7
نبذة عن الشركة	8
خدمات الشركة	9
كلمة رئيس مجلس الإدارة	10
أعضاء مجلس الإدارة	14
كلمة الرئيس التنفيذي	15
الإنجازات التشغيلية	19
معدل النمو على مدى خمس سنوات	21
إحصائيات نمو الأعمال	22
نحن متميزون في ما نقدم	23
مؤشر تحسين الأعمال	24
معايير الأمان وسرية المعلومات	25
تدريب وتأهيل الشركاء	26
تقرير الميزانية	28
تقرير هيئة الرقابة الشرعية	57
قائمة المساهمين الرئيسيين بالشركة	60
بيان بأسماء المشتركين	61

الرسالة, الرؤية, القيم الأساسية والأهداف

الرسالة

نسعى لتقديم خدمات الاستعلام والتصنيف الائتماني والمعلومات الائتمانية بطريقة مبتكرة وبأعلى مستويات المهنية وجديرة بالثقة للمساهمة في تعزيز النظام الائتماني والارتقاء بثقافة الائتمان ورفع درجة الثقة بين المتعاملين في المجتمع الائتماني.

الرؤية

نتطلع إلى الريادة والتقدم في صناعة وبناء شبكة معلومات ائتمانية تقوم على أفضل المعايير الدولية وذات جودة عالية من أجل توفير قيم إضافية للمساهمين وللعملاء.

القيم الأساسية

الثقة
الجودة
الالتزام
أمن وسرية المعلومات
الدقة والشمولية

أهداف الشركة

1 – مساعدة القطاعات المالية والمصرفية على اتخاذ القرار الصائب عند منح التسهيلات الائتمانية وذلك من خلال البيانات والمعلومات التي توفرها شركة شبكة المعلومات الائتمانية.

2 – تسهيل عمليات التمويل وزيادة نسب تحصيل التمويل الممنوح للعميل وتقليل التمويل المتعثر.

3 – المساهمة في التقليل من المخاطر عموماً والمخاطر التمويلية على وجه الخصوص.

نبـــذة عـــن الشـــركة

شركة شبكة المعلومات الائتمانية ش.م.ك (مقفلة) هي أول شركة خدمات حصرية في مجال المعلومات الائتمانية في دولة الكويت والتي تقوم بتجميع بيانات التمويل الاستهلاكي والمقسط بكافة أشكاله تنفيذاً في حينه لأحكام القانون رقم 2 لسنة 2001 والقرارات التنفيذية اللاحقة عليه في شأن إنشاء نظام لتجميع المعلومات والبيانات الخاصة بالقروض الاستهلاكية والتسهيلات الائتمانية والمرتبطة بعمليات البيع بالتقسيط للسلع والخدمات وذلك لاحتياجها في توفير قاعدة بيانات مناسبة عن عملاء تلك القروض بما يعطيها القدرة على السيطرة والتقدير الدقيق للمخاطر المترتبة على التوسع غير المحسوب في منح هذا النوع من الائتمان مع الحفاظ على سرية تلك البيانات والمعلومات.

وبتاريخ 2019/2/10 صدر القانون رقم (9) لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية ليلغي أحكام القانون رقم 2 لسنة 2001 والذي جاء لتعزيز وتطوير البيئة التشريعية لعمليات الائتمان في دولة الكويت والذي يهدف إلى وضع إطار تنظيمي لتسهيل الحصول على الائتمان وأيضا لتنظيم العمل الائتماني سواء للشركات العاملة في مجال الإبلاغ عن الائتمان والتنصيف الائتماني, وأيضاً القطاعات التي لديها المعلومة الائتمانية, بحيث تكون هناك أسس موضوعية لرفض أو الموافقة على تمويل أي شخص طبيعي أو اعتباري.

وترتكز مهام الشركة عند حد تقديم بيان بالمعلومات الائتمانية للعملاء من الأفراد والشركات إلى المؤسسات المالية والبنوك والجهات والشركات التي تقوم بمنح تسهيلات ائتمانية للسلع والخدمات وفق القوانين السارية في دولة الكويت ولوائحها التنفيذية لاسيما القوانين المتعلقة بسرية البيانات والمعلومات وحماية المستهلك.

ولا تقوم الشركة بتقديم أو منح أي تسهيلات ائتمانية , كما لا تقوم الشركة بدور جهة تحصيل الديون, ولا تؤدي أي دور رقابي على الجهات المانحة للائتمان , ولا تتدخل بأي شكل من الأشكال في اتخاذ أو فرض أي قرار سواء بمنح أو رفض التسهيلات الائتمانية للعملاء .

خدمـــات الشركة

1 - تجميع المعلومات والبيانات الخاصة بالقروض الاستهلاكية وغيرها من التسهيلات الائتمانية الناتجة عن البيع بالتقسيط للسلع والخدمات وتزويد بنك الكويت المركزي والجهات الخاضعة لأحكام القانون بناء على طلبها بالمعلومات والبيانات عن القروض الاستهلاكية والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء تلك الجهات.

2 - تكوين قاعدة بيانات ائتمانية من خلال تجميع ومعالجة وحفظ وتحليل المعلومات الائتمانية للأفراد وإعداد تقارير الائتمان التفصيلية من واقع معلوماتهم الائتمانية.

3 - توفير وتقديم كافة خدمات الاستعلام الشخصي والتصنيف الائتماني وإصدار التقارير الائتمانية للعملاء من الأفراد دون إبداء أي توصيات أو آراء من قبل الشركة تتعلق بمنح الائتمان من عدمه.

4 – توفير المعلومات الإيجابية والسلبية للعميل في آن واحد وتوضيح مدى جدارة الملاءة الائتمانية للعميل سواء الحالية أو التاريخية.

5 - الحصول على بيانات العميل من قاعدة بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية بشكل فوري ومحدث.

6 - تنبيه الجهات المانحة للائتمان عند تجاوز العميل الشروط والضوابط الموضوعة من قبل الجهات الرقابية في شأن الحصول على تسهيلات ائتمانية.

7 - التعرف على العملاء الذين تنطبق عليهم أحكام القانون رقم (28) لسنة 2008 والقانون رقم (51) لسنة 2010 في شأن إنشاء صندوق لمعالجة أوضاع المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك والشركات الاستثمارية وكيفية التعامل معهم في حدود القانون المشار إليه أعلاه.

8 - استخدام المعلومات الائتمانية في إعداد الإحصائيات والدراسات بشكل مجمع وفق أحكام القوانين المنظمة لذلك.

9 - تزويد الجهات المانحة للائتمان بتقارير ائتمانية وفق الشروط والضوابط الموضوعة من قبل الجهات الرقابية .

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بداية فإنه ليسعدني ويطيب لي بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الأخوة أعضاء مجلس الإدارة وجميع موظفي شركة شبكة المعلومات الائتمانية أن أرحب بكم في الاجتماع السنوي العشرين للجمعية العامة العادية للشركة، وأود أن أعبر للسادة المُساهمين عن جزيل الشكر والامتنان على ثقتكم ودعمكم المستمر للشركة والذي يمثل الحافز الأساسي لبذل أقصى الجهود لتلبية تطلعاتكم والعمل على تحقيق أهدافها واستراتيجاتها.

السادة المساهمين الكرام:

تواصل شركة شبكة المعلومات الائتمانية بذل كافة الجهود الرامية لترسيخ والحفاظ على مكانتها كجهة مرموقة في توفير خدمات ذات قيمة مضافة للقطاعات المصرفية والمالية والتجارية في دولة الكويت حيث جاء أداء الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 30/9/2019 مُتسقاً مع الأهداف الموضوعة وفق خطتها الاستراتيجية الموضوعة لها مُحققة بذلك نمواً ملموساً من حيث العوائد والأداء.

فقد شهدت السنة المالية 2019/2018 عدة متغيرات باتت نقطة تحول في تاريخ شركة شبكة المعلومات الائتمانية وعلى رأسها صدور أحكام القانون رقم 9 لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية في تاريخ 10 فبراير 2019 ولائحته التنفيذية الصادرة في تاريخ 25 أغسطس 2019، والذي جاء بهدف تعزيز وتطوير البيئة التشريعية لعمليات الائتمان في دولة الكويت، ولوضع إطار تنظيمي للمؤسسات المالية والمصرفية التي تعمل في مجال التصنيف الائتماني للأفراد والأشخاص الاعتباريين، كما حدد القانون المشار إليه الإطار العام لنطاق تطبيق القانون على الشركات التي سيرخص لها تقديم خدمات التصنيف الائتماني وذلك من حيث شروطها والأطر الخاصة بتعاملها مع المعلومات الائتمانية والأشخاص المرخص لهم باستخدام تلك المعلومات وذلك كله تحت رقابة بنك الكويت المركزي كونه الجهة المختصة بالإشراف والرقابة على هذه الشركات.

والجدير بالذكر أن القانون المشار اليه قد أجاز للشركات المرخص لها بمزاولة نشاط الإبلاغ عن الائتمان والتصنيف الائتماني حق الحصول على البيانات والمعلومات الائتمانية للأشخاص الاعتباريين بجانب المعلومات الائتمانية للأفراد , وهو الأمر الذي قامت معه الشركة بتطوير نظامها الآلي لمركزية المخاطر في شأن إضافة قاعدة بيانات ائتمانية جديدة للقطاع التجاري وللشركات مما يمكن جميع الجهات المانحة للتسهيلات الائتمانية من الاستعلام والتأكد من الجدارة الائتمانية للشركات والجهات التجارية قبل منحها التمويل اللازم أو أي تسهيلات ائتمانية، وهذا بحد ذاته يحقق الهدف المنشود للشركة وهو توفير خدمات ذات قيمة مضافة للقطاعات المصرفية والمالية والتجارية . وفي ظل أحكام القانون الجديد ستشهد شركة شبكة المعلومات الائتمانية توسعاً كبيراً في خدماتها لتضم بيانات ومعلومات ائتمانية من القطاعات غير المالية كشركات الاتصالات والتأمين وجميع الجهات أو الهيئات

الأخرى ممن اتوافر لديها معلومات ائتمانية عن العملاء، حيث ستواصل شركة شبكة المعلومات الائتمانية التركيز المستمر على دعم وتوفير خدمات متطورة لمشتركيها الحاليين والمتوقع انضامهم مستقبلاً.

هذا وقد ساهمت شركة شبكة المعلومات الائتمانية خلال السنة المالية (2019/2018) في تحقيق إنجاز يحسب لدولة الكويت، وهو ما كشف عنه تقرير «ممارسة أنشطة الأعمال 2020» الصادر عن مجموعة البنك الدولي عن تقدم تصنيف دولة الكويت ليصبح في المرتبة رقم (83) بدلاً من المرتبة رقم (97) لتنضم بذلك إلى أفضل عشرة دول تحسن تصنيفها على مستوى العالم , حيث يأتي ذلك التصنيف في إطار السعي المتواصل إلى تحقيق رؤية "كويت 2035" وأهدافها التنموية بما في ذلك تحسين بيئة الأعمال وتعزيز جاذبية الاستثمار، وبما يساهم في بناء اقتصاد تنافسي يحافظ على التنمية المتوازنة وتوفير المزيد من فرص العمل للقوى العاملة الوطنية، والجدير بالذكر، أن النجاح الذي حققته دولة الكويت في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 سوف يساهم بشكل مباشر وغير مباشر في جعل مناخ الاستثمار في دولة الكويت أكثر جاذبية، وتجدر الإشارة إلى دور بنك الكويت المركزي في هذا السياق والذي تمثل في أحد المجالات التي شهدت تحسناً ملحوظاً وفق المؤشر المذكور، وهو المجال المتعلق بالحصول على الائتمان.

إن تقدم دولة الكويت عدد 14 مركزاً على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال يُعتبر إنجازا لمصلحة الاقتصاد الوطني ومؤسساته، بما يترتب عليه من تعزيز لبيئة الأعمال وجاذبية الاستثمار في دولة الكويت، وبما يشجع على بذل المزيد من الجهود الداعمة لبرنامج تحسين بيئة الأعمال لإحداث الإصلاحات التي تسعى الكويت إلى تحقيقها، ودافعاً كبيراً إلى المثابرة والعمل الدؤوب لتحقيق مزيد من التقدم على هذا الصعيد.

وانطلاقاً من رسالة شركة شبكة المعلومات الائتمانية في المساهمة في تعزيز النظام الائتماني بدرجة عالية من الإلتزام عبر استخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة لإيمانها الكامل بأن التقنيات الرقمية باتت جزءاً أساسياً من استراتيجية جميع الشركات العاملة في القطاعات المصرفية والمالية التي تتبنى النواحي الرقمية بشكل كامل في أعمالها وخدماتها، مما ساعد الشركة في أن تستمر بتقديم خدماتها للمشتركين والعملاء بشكل إلكتروني وكان في مقدمتها خدمة الاستعلام الذاتي، والذي تم البدء في طرحه خلال السنة المالية المنتهية (2019/2018) وهو طلب الحصول على التقرير الائتماني من قبل العميل نفسه للتحقق من وضعه الائتماني. ويُمكّن هذا النوع من الإستعلام للعميل بأن يفحص تقريره الائتماني، كما يمكنه أيضاً من الإعتراض على أي من محتوياته في حال وجود أي اختلافات وحماية نفسه من تزوير الهوية. كما تسعى الشركة في تقديم منتج التصنيف الرقمي للحالة الائتمانية للعملاء وذلك بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية على بدء طرحه رسمياً في جميع التقارير الائتمانية للعملاء من الأفراد والشركات.

من ناحية أخرى وخلال السنة المالية (2019/2018) فقد قامت الشركة بإدخال تعديلات على هيكلها الإداري لدعم جهودها في مجالات تطوير الأعمال وطرح حلول إبداعية , وبما يمنح زخماً قوياً لشركة شبكة المعلومات الائتمانية في الأعوام المقبلة في إطار جهودها لمواكبة التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية.

إن التزام شركة شبكة المعلومات الائتمانية بدعم صناعة الخدمات المالية والائتمانية في دولة الكويت يمثل محور توجهات الشركة كمؤسسة رائدة ووحيدة في مجال تقديم المعلومات الائتمانية والإبلاغ عن الائتمان والتصنيف الائتماني، كما ستواصل الشركة توفير خدمات استراتيجية تعتمد على تخطيط طويل المدى مع وضع احتياجات الصناعة المصرفية والمالية على قمة أولوياتها وخططها، وفي ظل جهود الشركة لمواجهة متطلبات تلك الصناعة فسوف تواصل الشركة تركيزها على تعزيز كفاءة خدمات الشركة في المستقبل القريب بما يعزز من مكانتها الرائدة كمركز للخدمات الائتمانية.

ويسعدني أن أعلن لكم عن تحقيق الشركة صافي أرباح بلغت -/1,571,300 د.ك (مليون وخمسمائة وواحد وسبعون ألف وثلاثمائة دينار كويتي) وذلك بعد إستقطاع مخصصات الزكاة ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي) , وذلك بزيادة بلغ قدرها -/172,881 د.ك (مائة واثنان وسبعون الف وثمانمائة وواحد وثمانون دينار كويتي) عن السنة المالية المنتهية في 30/9/2018 بنسبة نمو بلغت 12.4 %, كما ارتفع مجموع حقوق ملكية المساهمين ليبلغ -/13,759,748د.ك (ثلاثة عشر مليون وسبعمائة وتسعة وخمسون الف وسبعمائة وثمانية وأربعون دينار كويتي) مقابل مبلغ وقدره -/12,465,448

د.ك (أثني عشر مليون وأربعمائة وخمسة وستون ألف وأربعمائة وثمانية وأربعون دينار كويتي) كما في تاريخ 30/9/2018 , وذلك بزيادة بلغ قدرها -/1,294,300 د.ك (مليون ومائتين وأربعة وتسعون الف وثلاثمائة دينار كويتي) وبنسبة قدرها 10.4%.

إن مثل تلك النتائج المذكورة تؤكد بوضوح قوة العناصر الجوهرية التي تعزز من أداء الشركة وجودة أعمالها كما إنها تعد معياراً للنجاح وأساساً راسخاً ترتكز عليه خطط النمو خلال العام القادم, ولكي نتمكن من متابعة حصد نتائج هذا النجاح, فإن أهم عناصره الجوهرية هو مساهمة موظفينا ذوي المهارة والكفاءة والذي يعتبر إخلاصهم وتفانيهم في العمل بمثابة المحرك الأساسي لتحقيق ذلك النمو ولذلك فإننا دائمو الحرص على تعزيز كفاءة فريق عملنا ونواصل عمليات الاستثمار في توفير فرص التدريب اللازمة والمساهمة في تطويرهم بما يتيح لهم التميز والتفوق في مجال عملهم ومن ثم تحقيق النتائج الجيدة للشركة.

النظرة المستقبلية لعام 2020

سوف تواصل شركة شبكة المعلومات الائتمانية خلال عام 2020 تركيز كافة جهودها على تنفيذ الأغراض التي أنشئت من أجلها الشركة وتوجهاتها الاستراتيجية الموضوعة في هذا الصدد وستستمر الشركة في دراسة عدد من المبادرات والخدمات الاستراتيجية بما يتيح لها رسم خارطة طريق لنطاق الخدمات وخطة التنفيذ لتحسين الخدمات والمنتجات الحالية حيث ستكرس الشركة كافة جهودها لتزويد العملاء من المشتركين أو الأفراد أو الشركات بالخدمات المرتبطة بالمعلومات الائتمانية التي من شأنها تعزيز المجتمع المصرفي والمالي في دولة الكويت من حيث الكفاءة والإنتاجية, وضم قطاعات أخرى كشركات الاتصالات وشركات التأمين , وأي جهات أخرى مما يتوافر لديها معلومات ائتمانية. كما ستحرص الشركة على تقديم خدماتها بالشكل الذي يقدم قيمة مضافة لكافة المشتركين في شبكتها وتطوير أنظمتها وأعمالها بما يعكس رغبتها في إضفاء بُعد جديد من رسالتها في تحقيق الهدف المنشود في تنمية الوعي والثقافة الائتمانية لجميع المواطنين والمقيمين في دولة الكويت.

ولمواكبة تطلعات العملاء بالحصول على الخدمات ذات القيمة المضافة التي تقدمها الشركة بشكل إلكتروني

في المرحلة المقبلة , و تماشياً مع الاتجاهات الحديثة المرتبطة بالتحول الرقمي واتساقا مع الاستراتيجية المستقبلية للشركة بالتطوير الشامل لخدماتها عن طريق البوابة الإلكترونية للشركة (E-Credit Service Portal), فإنه سيتم تبني طرق متجددة للتواصل الرقمي لخدمه العملاء لتوفير بوابات الخدمة الذاتية للعملاء (Self – Service Portals) بما يمكن لهم الوصول بشكل آمن إلى المعلومات الائتمانية الخاصة بهم وذلك من خلال بوابة الخدمة الذاتية والتي هي مجموعة من وظائف المساعدة الذاتية التي ستكون متوافرة للعملاء ويمكن الوصول إليها من خلال موقع الشركة الإلكتروني , وتطبيقات الهواتف الذكية وملحقاتها, وتشمل ميزات الخدمة الذاتية الحل الذاتي للأمور ذات إهتمام للعملاء من خلال استخدام قاعدة المعارف (Knowledge Base) بالإضافة إلى طلب الخدمات الأخرى (Other Service Requests). وتمثل حلول بوابة الخدمة الإلكتروني ميزة للعملاء المستخدمين لها باعتبارها مستوى الدعم الأول لهم (First Line of Support), حيث تُمكّن العملاء من الاستعلام عن المعلومات والبيانات الائتمانية والفردية الخاصة بهم بشكل مستمر وبحث أي شكاوى ترد منهم.

إن جميع ما سبق يهدف إلى تحقيق رؤية الشركة بجعل العملاء هم الركيزة الأساسية في جميع تعاملات الشركة وتطلعاتها المستقبلية لتقديم خدمات متميزة لهم , كما أننا نؤكد على أن الشركة حريصة على أن تقدم خدماتها بالشكل الذي يقدم قيمة مضافة لكافة المُنتسبين في شبكتها, وأن تطوير أنظمتها وأعمالها تعكس رغبتها في إضفاء بُعد جديد من رسالتها في تحقيق الهدف المنشود بتنمية الوعي والثقافة الائتمانية لجميع المواطنين والمقيمين في دولة الكويت.

وختاماً, فإنه يسرني في هذا المقام أن أتقدم بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الأخوة أعضاء مجلس الإدارة بخالص الشكر والتقدير لمعالي محافظ بنك الكويت المركزي , وسعادة نائب محافظ بنك الكويت المركزي وجميع السادة المسؤولين في بنك الكويت المركزي على دعمهم المستمر وتوجيهاتهم السديدة , وإلى السادة أعضاء مجلس الإدارة, والإدارة التنفيذية وجميع موظفي الشركة على الجهود المبذولة والتفاني في العمل كما نثمن غالياً الدعم الكريم من جانب مساهمينا ومشتركينا الكرام.

مع أطيب التمنيات,,

باسل أحمد الهارون
رئيس مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة

السيد / باسل أحمد الهارون
رئيس مجلس الإدارة

السيدة / جهاد سعود الحميضي
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد /خالد جاسم السبيعي
عضو مجلس الإدارة

السيد /محمد بدر القطان
عضو مجلس الإدارة

السيد /محمد يوسف الخرافي
عضو مجلس الإدارة

السيد /ناصر علي العبيد
عضو مجلس الإدارة

السيد /طلال بدر البحر
عضو مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

لقد حققت شركة شبكة المعلومات الائتمانية تقدماً ملحوظاً خلال السنة المالية المنتهية في 30/9/2019 في العديد من جوانب العمل، ويسرنا أن نعلن عن تحقيق إنجازات أخرى ملموسة في أرباحنا وزيادة في مستويات ومعدلات الأداء للعديد من المبادرات الاستراتيجية التي تم تحديدها في الأعوام الماضية.

فقد شهد العام الماضي عدة متغيرات كان من شأنها إحداث نقلة نوعية في الشركة وكان على رأسها صدور أحكام القانون رقم 9 لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية في تاريخ 10 فبراير 2019 ولائحته التنفيذية الصادرة في تاريخ 25 أغسطس 2019، والذي ألغى العمل بأحكام القانون السابق رقم 2 لسنة 2001 في شأن إنشاء نظام لتجميع المعلومات والبيانات الخاصة بالقروض الاستهلاكية والتسهيلات الائتمانية المرتبطة بعمليات البيع بالتقسيط للسلع والخدمات، حيث نظم القانون الجديد نظم القانون آلية وكيفية تبادل المعلومات الائتمانية فيما بين الشركات المرخص لها بتقديم خدمات الابلاغ عن الائتمان والتصنيف الائتماني ومقدمو المعلومات والبيانات والتي تعتبر إضافة مهمة إلى جهود دولة الكويت بشأن ترسيخ مبادئ الشفافية في عمليات التمويل للعملاء.

هذا ومن المتوقع أن يساهم القانون الجديد في تنظيم قطاع التمويل والبنوك بشكل أكبر، حيث أجاز القانون إمكانية انضمام العديد من الجهات الأخرى التي يتوافر لديها معلومات ائتمانية إلى قائمة الجهات التي تستطيع الإستفادة من المعلومات الائتمانية التي تحوزها شركة شبكة المعلومات الائتمانية، كما إن القانون الجديد قد قرر وضع نظام التصنيف الائتماني للعملاء مما يساعد أيضاً الجهات المانحة على اتخاذ قرار ائتماني صحيح بعد الوقوف على مدى الجدارة الائتمانية للعملاء.

إن شركة شبكة المعلومات الائتمانية وعلى السنوات الماضية قد حققت أهم الإنجازات في رسخ قاعدة بيانات تخدم جميع الجهات المانحة للائتمان إلا أنه أصبحت هناك حاجة ماسة إلى تبني استراتيجيات جديدة وطموحة بما يتيح تعزيز قدرة الشركة على مواجهة تحديات المستقبل، وتوفير حلول تفي بالإحتياجات المعقدة والمتغيرة في عالم المال فضلاً عن دعم مكانتها الريادية في تقديم خدمات ذات قيمة مضافة لصناعة الخدمات المصرفية والمالية، ويسعدنا أن نعلن لكم بعضاً من الإنجازات التي تم تحقيقها خلال السنة المالية المنتهية في 30/9/2019:

1) - الاستمرار في تحديث وتطوير الإجراءات الأمنية للمحافظة على أمن وسرية المعلومات وتطبيق أفضل الممارسات لحماية قواعد البيانات من التعرض لأي إنتهاكات أو اختراقات غير قانونية.

2) - الانتهاء من توفير المتطلبات الفنية والبُنية الأساسية لتنفيذ مشروع النظام الآلي للتحقق من توفير نموذج تفويض العميل المستعلم عنه آلياً (Robotic).

3) - تدشين مواقع التواصل الاجتماعي للشركة على تطبيقات (Twitter, Instagram).

4) - تجديد حصول الشركة على شهادة : ISO 27001 2013 الخاصة بالمعيار الدولي لإدارة أمن المعلومات.

5) - الإنتهاء من إعداد النظام الخاص بخدمة العملاء (Web Helpdesk) والذي سيساعد في تلبية طلبات المشتركين بطريقة أفضل وأسرع.

6) - الإنتهاء من مشروع التصنيف والتقييم الرقمي (Credit Scoring) وهو الآن في مرحلة البيئة التجريبية وسيتم نقله إلى بيئة الإنتاج الفعلي بعد الحصول على موافقة الجهة الرقابية المختصة وفق أحكام القانون رقم 9 لسنة 2019 ولائحته التنفيذية.

7) – استمرت الشركة في تطوير إجراءات العمل في النظام الآلي والذي يمكن المشتركين من استخدام خدمات الشركة بشكل آلي لأتتمة إجراءاتها الخاصة بمنح التسهيلات الائتمانية لعملائهم.

8) – الإنتهاء من تنفيذ مشروع إنشاء قاعدة البيانات الائتمانية الخاصة بمحفظة القروض التجارية في النظام الآلي للشركة.

9) - تم تطبيق التقييم المالي حسب المعايير المالية الدولية (IFRS15) & (IFRS9) في السنة المالية المنتهية في 30/9/2019, هذا وسوف يتم تطبيق المعيار المالي الدولي (IFRS16) إبتداءا من السنة المالية القادمة 2019/2020.

10) - رفع نسبة تشغيل العمالة الوطنية الكويتية.

وإضافة للإنجازات التي حققتها الشركة خلال السنة المنصرمة ارتفاع مؤشر تحسين بيئة الأعمال لدولة الكويت فيما يخص المعلومات الائتمانية, وهذا يعكس على شهادة الأيزو 27001 : 2013 في أمن وحماية المعلومات وهذا يعكس مدى التزامنا بتوفير أقصى معايير الأمن والسرية لمعلومات العملاء واستعدادنا الكامل لمواجهة التهديدات المتزايدة ضد تكنولوجيا المعلومات في هذا العصر الرقمي ومن الجدير بالذكر, إن هذا الإنجاز يعبر عن التفاني والمهنية التي يتحلى بها القائمين على العمل في الشركة, وتثبت بما لا يدع مجالا للشك مدى استقرار وأمان المعلومات في قاعدة البيانات الخاصة بالشركة.

هذا ويسعدنا أن نعلن لمساهمينا الكرام بأنه قد بلغ إجمالياً الإيرادات خلال السنة المالية المنتهية في تاريخ 30/9/2019 مبلغاً إجمالي وقدره -/2,930,677 د.ك (مليونان وتسعمائة وثلاثين ألف وستمائة وسبعة وسبعون دينار كويتي), وذلك في مقابل مبلغ وقدره -/2,813,817 د.ك (مليونان وثمانمائة وثلاثة عشر الف وثمانمائة وسبعة عشر دينار كويتي), بزيادة بلغ مقدارها نحو -/116,860د.ك (مائة وستة عشر ألف وثمانمائة وستون دينار كويتي) عن السنة المالية المنتهية في تاريخ 30/9/2018 وذلك بمعدل نمو بلغ قدره 4.2% , كما بلغ صافي الأرباح مبلغاً وقدره -/1,571,300 د.ك (مليون وخمسمائة وواحد وسبعون الف وثلاثمائة دينار كويتي) وذلك بعد استقطاع مخصصات الزكاة ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي), وذلك بزيادة بلغ قدرها -/172,881 د.ك (مائة واثنان وسبعون الف وثمانمائة وواحد وثمانون دينار كويتي) عن السنة المالية المنتهية في 30/9/2018 بنسبة 12.4%.

وفي الختام , أود أن أتوجه بخالص الشكر إلى مجلس إدارة الشركة الموقر على دعمه الكريم الذي يساهم في الارتقاء بالشركة إلى مستوى أعلى من النمو والنجاح , كما ستمهد الطريق نحو تحقيق المزيد من النتائج الإيجابية , ويطيب لي أن أتوجه بالشكر أيضاً إلى موظفي الشركة على جهودهم المضنية وعملهم الشاق في تحقيق النجاح خلال السنة المالية المنصرمة, كما أعبر عن خالص شكري وتقديري إلى السادة المسؤولين في بنك الكويت المركزي ومساهمينا الكرام وجميع الأطراف ذات الصلة.

مع أطيب التمنيات ,,,

فهد محمد المنيس
الرئيس التنفيذي

صدور القانون رقم 9 لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية وما يعنيه للمساهمين والمشتركين

يأتي صدور هذا القانون في إطار تعزيز وتطوير البيئة التشريعية لعمليات الأئتمان في دولة الكويت حيث يهدف هذا القانون إلى وضع إطار تنظيمي للشركات التي تعمل في مجال الإبلاغ عن الائتمان والتصنيف الأئتماني للأفراد والأشخاص الاعتبارية , حيث يعد توفير مثل هذا التصنيف ضرورة عملية وذلك لتمكين افراد المجتمع من الحصول على الائتمان المطلوب وفقاً لأسس علمية وحسابية موضوعية.

وقد عني المشرع بالنص على تعريف المصطلحات المستخدمة في القانون وذلك في المادة الأولى منه. ثم تناول القانون نطاق تطبيقه في المادة الثانية بحيث يمتد إلى تنظيم الشركات التي سيرخص لها لتقديم خدمات التصنيف الائتماني، وذلك من حيث شروط تأسيسها والأطر الخاصة بتعاملها مع المعلومات الائتمانية والأشخاص المرخص لهم باستخدام هذه المعلومات, وذلك كله تحت رقابة البنك المركزي كونه الجهة المختصة بالإشراف على هذه الشركات.

وقد تناول القانون في المادة الثالثة الشكل القانوني للشركات التي سيرخص لها لتقديم خدمات الإبلاغ عن الائتمان والتصنيف الائتماني، وقد اشترط المشرع أن تأخذ شكل الشركة المساهمة , وقد أحال القانون اللائحة التنفيذية لتنظيم إجراءات وشروط الترخيص والرسوم المقررة وذلك لتحقيق المرونة المطلوبة فيما يتعلق بشروط منح التراخيص لمثل هذه الشركات.

ولضمان حماية خصوصية الأفراد وللحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالأفراد فقد اشترط القانون في المادة الرابعة ضرورة الحصول على موافقة العميل للاستفسار عن البيانات الخاصة به, وقد أحال المشرع للائحة التنفيذية تحديد القواعد اللازمة للحصول على هذه الموافقة.

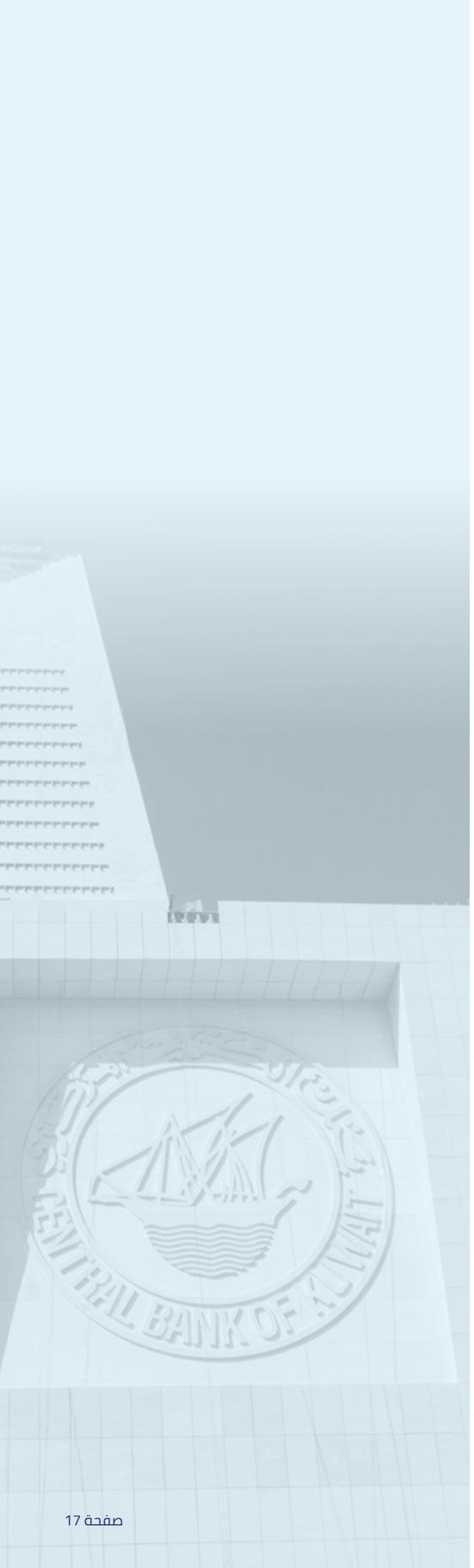

ولتمكين الشركات المرخص لها من الوصول للتصنيف الائتماني فقد ألزم القانون مقدمي البيانات والمعلومات تزويد الشركات المرخص لها بهذه البيانات وذلك وفقاً للمادة الخامسة, وفي ذات السياق وانطلاقاً من حرص المشرع على حماية الحياة الخاصة للأفراد فقد نصت المادة السادسة صراحة على حظر جمع المعلومات الخاصة بمعتقدات وآراء الأفراد.

ولمنع أي انحراف في استخدام هذه البيانات فقد نصت المادة السابعة صراحة على حظر استخدام أو تداول المعلومات الائتمانية لأي غرض باستثناء المنصوص عليه في هذا القانون. وأكدت نفس المادة على هذه الخصوصية وذلك من خلال اعتبار المعلومات الائتمانية ذات طابع سري ولا يجوز لأي شخص الاطلاع عليها دون موافقة العميل.

وعنيت المادة الثامنة بتحديد شكل الشركة وقيمة رأسمالها بشركة مساهمة لا يقل رأسمالها عن (25) مليون دينار كويتي , ويصدر البنك المركزي القواعد المنظمة لعمل الشركة. وحددت المادة التاسعة شروط العضوية في مجلس إدارة شركة المعلومات الائتمانية أو رئيس الجهاز التنفيذي بها ونوابه ومساعديه وسلطة البنك المركزي في اختيار ورقابة أداء وعمل المرشحين . كما نصت على سلطة البنك المركزي في طلب تنحية واستبعاد من فقد الشروط المطلوبة.
وحددت المادة العاشرة التزامات شركة المعلومات الائتمانية واختصاصاتها.

وعنيت المادة الحادية عشرة بإخضاع الشركة لرقابة البنك المركزي والالتزام بما يصدره من ضوابط وتعليمات والامتثال لسلطته في الاطلاع والتفتيش على أعمال الشركة.
ونظراً للطبيعة الخاصة للشركات المرخص لها وفقاً لهذا القانون وارتباط عملها بالقطاع المصرفي فقد أوكل القانون مسؤولية الرقابة على شركات المعلومات الائتمانية للبنك المركزي وذلك وفقاً لما جاء في المواد الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة مع إلزام شركات المعلومات الائتمانية بالرد كتابة على شكوى العميل وتسبيب القرار خلال فترة 15 يوماً.

وقد تناول القانون في المواد الرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة المخالفات والعقوبات للشركات المرخص لها وفقاً لهذا القانون ومقدمي البيانات والمعلومات,

وفي الختام ولضمان خصوصية البيانات التي ستتعامل معها الشركات المرخص لها وفقاً لهذا القانون فقد تم فرض عقوبات جنائية تصل إلى الحبس لمدة لا تتجاوز سنة لمن يحصل على هذه المعلومات دون الحصول على الموافقات اللازمة أو قام بتحريفها بسوء نية أو خالف الحظر الوارد في المادة السابعة.

وختاماً فقد جاءت الأحكام العامة لتنص صراحة على إلغاء القانون رقم (2) لسنة 2001 في شأن إنشاء نظام تجميع المعلومات والبيانات الخاصة بالقروض الاستهلاكية والتسهيلات الائتمانية والمرتبطة بعمليات البيع بالتقسيط وإمهال شركات المعلومات الائتمانية القائمة لتعديل وضعها من خلال التسجيل لدى البنك المركزي.
ويعمل بهذا القانون من تاريخ نشر لائحته التنفيذية التي يجب أن تصدر خلال ستة أشهر من تاريخ نشره.

الإنجازات التشغيلية

أهم إنجازات الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 30/9/2019

1 – صدور أحكام القانون رقم 9 لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية في تاريخ 10 فبراير 2019 ولائحته التنفيذية في تاريخ 25 أغسطس 2019.

2 - رفع مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال وفقاً لتقرير البنك الدولي الصادر بتاريخ 24 أكتوبر 2019 وذلك فيما يخص مكون الحصول على الائتمان , حيث أنه بفضل نموذج عمل شركة شبكة المعلومات الائمانية بالتعاون مع بنك الكويت المركزي والذي أدى إلى تسهيل الوصول والاطلاع على المعلومات الائتمانية لضمان الحق القانوني للدائنين بفحص سجلهم الائتماني, وتطبيق نظام التصنيف الائتماني للعملاء كخدمة ضرورية وهامة للبنوك والمؤسسات المالية وفق أحكام القانون رقم 9 لسنة 2019 المقررة في هذا الشأن.

3 - الإستمرار في تحديث وتطوير الإجراءات الأمنية للمحافظة على أمن وسرية المعلومات وتطبيق أفضل الممارسات لحماية قواعد البيانات من التعرض لأي انتهاكات أو اختراقات غير قانونية.

4 – الانتهاء من أرشفة جميع الملفات والوثائق والمستندات داخل الشركة , وضمان الحفاظ عليها وسهولة استرجاعها.

5 - الإنتهاء من توفير المتطلبات الفنية والبُنية الأساسية لتنفيذ مشروع النظام الآلي للتحقق من توفير نموذج تفويض العميل آلياً (Robotic).

6 - تواصل الشركة في بذل جهودها التوعوية والتثقيفية للمشتركين والعملاء عن أهمية التقارير الائتمانية بالإضافة إلى أهمية وجود المركز الائتماني وكيفية حصول العملاء على تقاريرهم الائتمانية.

7 - تدشين مواقع التواصل الاجتماعي للشركة على تطبيقات (Twitter, Instagram).

8 - تجديد حصول الشركة على شهادة ISO 27001 : 2013 الخاصة بالمعيار الدولي لإدارة أمن المعلومات.

9 - تصميم وإعداد نموذج تحت مسمى (اعرف المشترك – Know Your Subscriber) والذي يتضمن البيانات التعريفية المحدثة عن كل مشترك سنوياً.

10 - الانتهاء من إعداد النظام الخاص بخدمة العملاء (Web Helpdesk) والذي سيساعد في تلبية طلبات المشتركين بطريقة أفضل وأسرع.

11 - الانتهاء من مشروع التصنيف والتقييم الرقمي (Credit Scoring) وهو الآن في مرحلة البيئة التجريبية وسيتم نقله إلى بيئة الإنتاج الفعلي بعد الحصول على موافقة الجهة الرقابية المختصة وفق أحكام القانون رقم 9 لسنة 2019 ولائحته التنفيذية.

12 - استمرت الشركة في تطوير إجراءات العمل في النظام الآلي والذي يمكن المشتركين من استخدام خدمات الشركة بشكل آلي لأتمتة إجراءاتها الخاصة بمنح التسهيلات الائتمانية لعملائها.

13 – الانتهاء من تنفيذ مشروع إنشاء قاعدة البيانات الائتمانية الخاصة بمحفظة القروض التجارية في النظام الآلي للشركة.

14 - استبدال عقود المشتركين في شبكة المعلومات الائتمانية لتكون في إطار أحكام القانون رقم 9 لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية ولائحته التنفيذية.

15 - تم تطبيق التقييم المالي حسب المعايير المالية الدولية (IFRS9) & (IFRS15) في السنة المالية المنتهية في 30/9/2019 , هذا وسوف

يتم تطبيق المعيار المالي الدولي (IFRS16) ابتداء من السنة المالية القادمة 2019/2020.

16 - رفع نسبة تشغيل العمالة الوطنية الكويتية.
إن مثل تلك النتائج المذكورة تؤكد بوضوح قوة العناصر الجوهرية التي تعزز أداء الشركة وجودة أعمالها, كما إنها تعد معياراً للنجاح وأساساً راسخاً ترتكز عليه خطط النمو خلال العام القادم, ولكي نتمكن من متابعة حصد نتائج هذا النجاح, فإن أهم عناصره الجوهرية هو مساهمة موظفينا ذوي المهارة والكفاءة والذي يعتبر إخلاصهم وتفانيهم في العمل بمثابة المحرك الأساسي لتحقيق ذلك النمو ولذلك فإننا دائمو الحرص على تعزيز كفاءة فريق عملنا ونواصل عمليات الاستثمار في توفير فرص التدريب اللازمة والمساهمة في تطويرهم بما يتيح لهم التميز والتفوق في مجال عملهم ومن ثم تحقيق النتائج الجيدة للشركة .

معدلات النمو على مدى خمس سنوات القادمة

2019
- معدل العائد على الأصول 11.3%
- معدل العائد على المساهمين 11.6%

2018
- معدل العائد على الأصول 10.9%
- معدل العائد على المساهمين 11.3%

2017
- معدل العائد على الأصول 11.0%
- معدل العائد على المساهمين 11.4%

2016
- معدل العائد على الأصول 11.0%
- معدل العائد على المساهمين 11.6%

2015
- معدل العائد على الأصول 12.4%
- معدل العائد على المساهمين 13.1%

تؤكد Ci-Net إصرارها على بلوغ أعلى المستويات الممكنة لعملائها من المؤسسات المالية وغير المالية مما أدى إلى تحقيق نمو قوي من الأرباح الصافية على مدى السنوات السبعة الماضية , وقد ساعد هذا النمو على تطوير إستراتيجية Ci-Net لتنويع مصادر الدخل من خلال العمل على طرح منتجات وخدمات جديدة تساهم في تحقيق اهداف المساهمين.
إن من أهم الأولويات لدى Ci-Net أنها تحرص على مواكبة أحدث التقنيات التي تظهر في سوق المعاملات المالية وبالتالي يمكن خدمة العملاء بشكل أفضل , ومن خلال القيام بهذه العملية فإن Ci-Net تعمل باستمرار على تطوير خدماتها بهدف مواصلة تقديم الخدمات ذات القيمة المضافة لعملائها من المؤسسات المالية وغير المالية .

إحصائيات تطورات حجم الأعمال في Ci-Net خلال السنة المالية المنتهية في 30/9/2019

عدد المشتركين
65
مشترك

عدد مستخدمي النظام الآلي
3622
مستخدم

حجم قاعدة بيانات الشركة
9,176,381
حساب

عدد التقارير الائتمانية "للأفراد"
4972
تقرير

عدد حسابات القروض الاسكانية للأفراد
134,035
حساب

عدد البيانات الفردية للأشخاص المسجلين
1,491,611
فرد

عدد عمليات الاستعلام الآلي عن الأفراد
1,040,749
استعلام

عدد حسابات القروض الاستهلاكية للأفراد
230,647
حساب

عدد حسابات البطاقات الائتمانية للأفراد
147,431
حساب

إجمالي عدد حسابات التسهيلات الائتمانية
516,267
حساب

القيمة الاجمالية للحسابات الائتمانية من واقع النظام الآلي لـ Ci-Ne t د.ك
4,209,807,724

النتائج المالية خلال السنة المالية المنتهية في 30/9/2019

حجم اصول الشركة -/14,309,288 د.ك

صافي الأرباح -/1,571,300 د.ك

إجمـــالي الإيــرادات -/2,930,677 د.ك

مجموع حقوق ملكية المساهمين -/13,759,748د.ك

التميّز

نـحـــن متميـــزون فـــي ما نقـــدم

قامـت Ci-Net وعلـى مـدى السـنوات الماضيـة بحـل كافـة المشـكلات المتعلقـة بالبيانـات الخاصـة بالعمـلاء وتقليـل المخاطـر الائتمانيـة بإصدارهـا لتقريـر ائتمانـي شـامل للعميـل يحتـوي علـى بياناتـه الفرديـة مـن واقـع النظـام الآلـي للهيئـة العامـة للمعلومـات المدنيـة , كمـا يتضمـن كافـة التزامـات العميـل الماليـة الحاليـة والتاريخيـة وتوضيـح حالتـه السـلبية فـي حـال كان متعثـراً مـن عدمـه, كمـا إن Ci-Net تحـرص علـى تدريـب المشـتركين فـي النظـام بصـورة دوريـة علـى تقديـم وقـراءة المعلومـات فـي النظـام الآلـي لضمـان جـودة التقريـر الائتمانـي.

كمـا سـتقوم Ci-Net فـي المسـتقبل القريـب بتقديـم خدمـات الاسـتعلام عـن البيانـات الائتمانيـة للشـركات وطـرح منتـج التصنيـف الائتمانـي فـي التقاريـر الائتمانيـة لمواكبـة الأنظمـة العالميـة فـي مجـال الاسـتعلام والتصنيـف الائتمانـي.

مؤشر تحسين الأعمال

تحسن ملحوظ لدولة الكويت في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2020

رصيد مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

67.4

+4.8

ترتيب دولة الكويت 83

سجلت دولة الكويت إرتفاعا في رصيدها (وفق مقياس القرب من الأداء الأفضل) في "مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020" بمقدار + 4.80 نقطة إلى 67.40 مقارنة مع رصيد 62.60 (معدل) في مؤشر2019, وفق ما أوضحه التقرير الذي صدر عن مجموعة البنك الدولي بتاريخ 24 أكتوبر 2019, حيث جاءت دولة الكويت في الترتيب 83 عالميا من أصل 190 دولة دخلت المؤشر, وقد بين التقرير أنه كان نتيجة هذه الإصلاحات, أن دخلت دولة الكويت ولأول مرة في قائمة الدول العشر الأكثر تحسنا في بيئة الأعمال في تقرير 2020, ويأتي هذا التحسن نتيجة احتساب مجموعة من الإصلاحات التي تمت خلال فترة التقرير (مايو 2018 إلى مايو 2019), والتي كان من شأنها الوصول ببيئة الأعمال لأن تكون أكثر سهولة للمؤسسات المحلية التي تمارس نشاطها التجاري في البلاد , وكان من بين تلك الاصلاحات التي تمت في 7 مكونات من أصل 10 مكونات لمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2020 هو مكون الحصول على الائتمان , حيث ارتفع الرصيد بمقدار + 10 نقاط مقارنة بتقرير العام الماضي بفضل عمل شركة المعلومات الائتمانية (ساي – نت), بالتعاون مع بنك الكويت المركزي, مما أدى إلى تسهيل الوصول والاطلاع على المعلومات الائتمانية لضمان الحق القانوني للدائنين بتفحص سجلهم الائتماني, وتطبيق نظام التصنيف الائتماني للعملاء كخدمة ضرورية وهامة للبنوك والمؤسسات المالية, وفق ما جاء في قانون تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية رقم 9 لسنة 2019 في هذا الشأن.

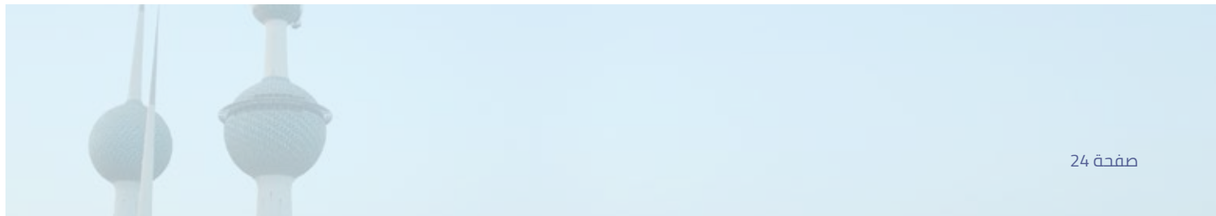

معايير الأمان وسرية المعلومات

تولي شركة شبكة المعلومات الائتمانية (Ci-Net) سرية المعلومات بشكل عام ومعلومات العملاء بشكل خاص أهمية بالغة ومتابعة دائمة, حيث إنها توفر واحدة من أكثر قواعد البيانات أهمية للعملاء في دولة الكويت والتي تتضمن تاريخهم الائتماني وآليات وأنماط السداد لذا كان من المهم أن تظل تلك المعلومات والبيانات سرية مع عدم إمكانية الوصول إليها من قبل أي شخص أو جهة لا يرتبط عمله بمنح أو اتخاذ قرارات ائتمانية تجاه العملاء.

وقد حددت شركة شبكة المعلومات الائتمانية بوضوح بعض البنود والشروط والأحكام التي تضمن احترام خصوصية وسرية المعلومات والبيانات للعملاء وتطبيق ذلك على جميع المستويات من خلال وضع أنظمة ذات معايير دولية في شأن سرية المعلومات, وحرصاً على تعزيز تلك المعايير فإنه كان لابد من وضع شروط واضحة ومحددة لأمن وسرية المعلومات من شأنها الحفاظ على مصالح العملاء والجهات المانحة للائتمان وأهمها:

أولاً: تلتزم Ci-Net التزاماً ثابتاً بالمحافظة على معايير السرية والخصوصية من خلال تطبيق أعلى معايير الحماية المعمول بها في هذا الخصوص والممكن توفيرها وتطويرها باستمرار وفقاً لإمكانات الشركة وضمن الضوابط والأطر القانونية المرعية التطبيق.

ثانياً: الالتزام بعدم مشاركة المعلومات الائتمانية للعملاء مع أي طرف ثالث غير مخوّل أو غير مصرّح له للاطلاع عليها.

ثالثاً: لا تقوم Ci-Net بنشر معلومات العملاء الخاصة أو تسمح لأي جهة أو شخص غير مخوّل بالولوج إلى النظام الآلي لها للاطلاع على تلك البيانات.

رابعاً: تقوم Ci-Net باتخاذ جميع الإجراءات التقنية والتدابير اللازمة لحماية أمن وسرية المعلومات بهدف الحيلولة دون حدوث أي اختراق أو سوء استخدام لأي معلومة خاصة مخزّنة لديها. غير أنه من المعروف على نطاق واسع أن حماية أمن المعلومات الإلكترونية يشوبها الكثير من الثغرات ونقاط الضعف التي قام باستحداثها أو تمكّن من خلالها الكثير من المنتهكين والمجرمين من انتهاك خصوصيات أشخاص عديدين عبر العالم. لذلك فإننا ملتزمون بتوفير أقصى حماية ومراقبة ممكنة بجدية وحرص ولتزام تام.

تدريب وتأهيل الشركاء

يعد تدريب الكوادر العاملة بالجهاز المصرفي والمؤسسات المالية وتعزيز قدراتهم فيما يتعلق بنظام المعلومات الائتمانية والمخاطر المصرفية أحد أهم الأهداف التي تبنتها Ci-Net ولم يكن التركيز على التدريب بمفهومه التقليدي من تنظيم للدورات التدريبية ومنح للشهادات, بل أصبح خياراً إستراتيجياً في منظومتنا حيث إن كل مؤسسة ناجحة لابد أن يجد التدريب والتطوير لديها الأهمية الكبرى، وفي ظل التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية كان لزاماً علينا أن نساهم في تذليل التحديات والعقبات التى تواجه شركائنا من البنوك والمؤسسات المالية فى نظام المعلومات الائتمانية, وإيماناً منا بأن بداية التغيير والتوجه نحو الأداء الأفضل لا يتأتى إلا بتغيير أداء الموظفين نحو الأفضل ورفع قدراتهم وتأهيلهم بصورة تحفزهم على البناء والتطور في مجال العمل المصرفي بصورة عامة وفي مجال المعلومات الائتمانية على وجه التحديد.

وفي إطار ترسيخ مفاهيم المعلومات الائتمانية وذلك لمواكبة التطور والتغير المستمر في هذا المجال , فقد قامت الشركة بعقد العديد من الدورات التدريبية وورش العمل سعياً منها لمواكبة التطور والاحترافية في مجال المعلومات الائتمانية بإتاحة الفرصة لتدريب شركائنا من المصارف والمؤسسات المالية وذلك بتنفيذ التدريب الشامل من زيادة الخبرات و التعلم والتطوير , حيث تم تنظيم الدورات التدريبية حسب طبيعة عمل المستخدمين الى عدد من الدورات التدريبية تمثلت فى الاتي:

أ. دورات تدريبية خاصة بدخول المشتركين الجدد في شبكة المعلومات الائتمانية (مجانية).

ب. دورات تدريبية حول كيفية الاستعلام وقراءة التقارير الائتمانية.

ج. دورات وورش عمل حول التحسينات التي يتم إدخالها على النظام الآلي لـ Ci-Net.

كذلك فقد تمت إضافة دورات تدريبية جديدة إلى الدورات المنتظمة و هي كالآتي:

أ. ورش العمل الخاصة بإنشاء قاعدة البيانات الائتمانية لمحفظة القروض التجارية في النظام الآلي لـ Ci-Net.

ب. دورات تدريبية حسب الطلب للبنوك والمؤسسات المالية.

ج. دورات لحل المشكلات التي تظهر في آلية عمل النظام الآلي لـ Ci-Net.

د. دورات تدريبية للتعريف بالتقارير الائتمانية التى تصدر من النظام الآلي لـ Ci-Net.

وستستمر Ci-Net في بذل كافة جهودها نحو الارتقاء بالعمل الائتماني وتهيئة كوادر جديدة مؤهلة للعمل في مجال المعلومات الائتمانية خلال الأعوام القادمة.

الميزانية

تقرير مراقب الحسابات المستقل	31
بيان المركز المالي	34
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر	35
بيان التغيرات في حقوق الملكية	36
بيان التدفقات النقدية	37
إيضاحات حول البيانات المالية	38

كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
برج الحمراء، الدور 25
شارع عبدالعزيز الصقر
ص.ب. 24، الصفاة 13001
دولة الكويت
تلفون: 7000 2228 965+
فاكس: 7444 2228 965+

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة/ المساهمين المحترمين
شركة شبكة المعلومات الائتمانية ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لشركة شبكة المعلومات الائتمانية ش.م.ك. (مقفلة) ("الشركة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 30 سبتمبر 2019 وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية بذلك التاريخ، وإيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، في كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للشركة كما في 30 سبتمبر 2019، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في بند "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. نحن مستقلون عن الشركة وفقًا لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين ("الميثاق") كما قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لمتطلبات الميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا.

لفت انتباه – تعديل على البيانات المالية السابق إصدارها

نود أن نلفت الانتباه إلى إيضاح 1 حول البيانات المالية الذي يوضح أن الشركة قد أصدرت سابقًا البيانات المالية للسنة المنتهية في 30 سبتمبر 2019. غير أنه نتيجة لبعض الأحداث المبينة في إيضاحي 1 و8 حول البيانات المالية، تم استبدال البيانات المالية الصادرة سابقًا وتقرير مراقب الحسابات الصادر عنا بتاريخ 15 ديسمبر 2019 لنفس الفترة بهذه البيانات المالية المرفقة وتقرير مراقب الحسابات المستقل الماثل. إن رأينا غير محتفظ فيما يتعلق بهذا الأمر.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها في تاريخ تقرير مراقب الحسابات هي تقرير مجلس الإدارة، ولكن لا تتضمن البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات حولها.

كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه، مراقبي حسابات مسجلة، الكويت، وعضو في شبكة المكاتب الأعضاء المستقلون لكي بي إم جي والتابعة لاتحاد كي بي إم جي العالمية ("كي بي إم جي العالمية")، منشأة سويسرية.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يشمل المعلومات الأخرى، ولا يقدم أي تأكيدات حول النتائج المتعلقة بها بأي شكل.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى وتحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو وجود أخطاء مادية بشأنها.

إذا توصلنا، استنادا إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، إلى وجود أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا رفع تقرير بشأنها. ليس لدينا ما نشير إليه في تقريرنا بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسئولة عن الإعداد والعرض العادل لتلك البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية ومسئولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس الاستمرارية، والإفصاح إن أمكن عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية بالإضافة إلى استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تعتزم الإدارة إما تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها؛ أو إذا كانت لا تمتلك بديلًا واقعيًا آخر باستثناء القيام بذلك.

المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى مستوى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائمًا الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر، بصورة فردية أو مجمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية .

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنية وحافظنا على أسلوب الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر بالإضافة إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تزيد عن تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لوضع إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الراي حول مدى فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى الشركة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استنادا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي قد يثير شكًا جوهريًا حول قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نلفت الانتباه إلى ذلك في تقرير مراقب الحسابات حول الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو يجب علينا تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائجنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الشركة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المقرر لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية تم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

التقرير على المتطلبات النظامية والقانونية الأخرى

كذلك فإننا حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق وأن البيانات المالية تتضمن المعلومات التي نص عليها قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة. برأينا، أن الشركة تمسك سجلات محاسبية منتظمة وأن الجرد قد أجري وفقا للأصول المرعية وأن المعلومات المحاسبية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في الدفاتر المحاسبية للشركة. لم يرد لعلمنا أية مخالفات، خلال السنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2019 لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة على وجه يؤثر ماديا في نشاط الشركة أو في مركزها المالي.

الكويت في 13 فبراير 2020

صالح عبد العزيز المقص
مراقب حسابات – ترخيص رقم 138 فئة "أ"
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

صافي عبدالعزيز المطوع
مرخص تحت رقم (١٣٨) فئة ا

شركة شبكة المعلومات الانتمائية ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

بيان المركز المالي
كما في 30 سبتمبر 2019

	إيضاح	2019 دينار كويتي	2018 دينار كويتي
الموجودات			
معدات وأعمال قيد الإنجاز	*4*	75,941	76,466
موجودات غير ملموسة	*5*	109,326	323,935
الموجودات غير المتداولة		185,267	400,401
مدينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى	*6*	514,210	333,332
النقد والأرصدة لدى البنوك	*7*	13,609,811	12,200,447
الموجودات المتداولة		14,124,021	12,533,779
إجمالي الموجودات		14,309,288	12,934,180
حقوق الملكية			
رأس المال	*8*	2,280,000	2,280,000
احتياطي إجباري	*8*	1,140,000	1,140,000
احتياطي اختياري	*8*	1,687,139	1,526,764
أرباح مرحلة		8,652,609	7,518,684
إجمالي حقوق الملكية		13,759,748	12,465,448
المطلوبات			
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	*9*	172,088	134,413
المطلوبات غير المتداولة		172,088	134,413
دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى	*10*	377,452	334,319
إجمالي المطلوبات المتداولة		377,452	334,319
إجمالي المطلوبات		549,540	468,732
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		14,309,288	12,934,180

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من هذه البيانات المالية.

فهد محمد المنيس
الرئيس التنفيذي

باسل احمد الهارون
رئيس مجلس الإدارة

شركة شبكة المعلومات الانتمائية ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في 30 سبتمبر 2019

	إيضاح	2019 دينار كويتي	2018 دينار كويتي
الإيرادات			
رسوم الخدمات		2,549,686	2,578,795
إيرادات مرابحة		366,403	235,022
إيرادات أخرى		14,588	-
		2,930,677	2,813,817
المصاريف			
تكاليف موظفين		(599,364)	(491,091)
إيجار مكتب		(102,240)	(92,016)
مصاريف اتصالات وتكنولوجيا المعلومات		(43,250)	(55,818)
رسوم الدخول إلى قاعدة بيانات خارجية		44,411	(18,043)
مصاريف استشارات وأتعاب مهنية		(55,156)	(76,128)
الاستهلاك والإطفاء	*4 و5*	(295,171)	(403,504)
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	*6*	-	(10,000)
دعم ورسوم ترخيص		(182,521)	(189,234)
مصاريف إدارية أخرى		(93,634)	(51,276)
		(1,326,925)	(1,387,110)
الربح قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومساهمة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة		1,603,752	1,426,707
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		(16,038)	(13,631)
الزكاة		(16,414)	(14,657)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	*11*	(49,000)	(49,000)
ربح السنة		1,522,300	1,349,419
الدخل الشامل الآخر		-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة		1,522,300	1,349,419

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من هذه البيانات المالية.

شركة شبكة المعلومات الائتمانية ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 30 سبتمبر 2019

	رأس المال	احتياطي إجباري	احتياطي اختياري	أرباح مرحلة	إجمالي حقوق الملكية
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
الرصيد في 1 أكتوبر 2017	2,280,000	1,076,393	1,384,093	6,603,543	11,344,029
الربح وإجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	1,349,419	1,349,419
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 12)	-	-	-	(228,000)	(228,000)
المحول إلى الاحتياطيات (إيضاح 8)	-	63,607	142,671	(206,278)	-
الرصيد في 30 سبتمبر 2018	2,280,000	1,140,000	1,526,764	7,518,684	12,465,448
الرصيد في 1 أكتوبر 2018	2,280,000	1,140,000	1,526,764	7,518,684	12,465,448
الربح وإجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	1,522,300	1,522,300
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 12)	-	-	-	(228,000)	(228,000)
المحول إلى الاحتياطيات (إيضاح 8)	-	-	160,375	(160,375)	-
الرصيد في 30 سبتمبر 2019	2,280,000	1,140,000	1,687,139	8,652,609	13,759,748

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من هذه البيانات المالية.

شركة شبكة المعلومات الائتمانية ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 30 سبتمبر 2019

	إيضاح	2019 دينار كويتي	2018 دينار كويتي
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة		1,522,300	1,349,419
تسويات على:			
- الاستهلاك	4	47,495	66,525
- الإطفاء	5	247,676	336,979
- الشطب		61	-
- مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	6	-	10,000
- مخصص حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة		32,452	28,288
- مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين	9	37,675	29,493
		1,887,659	1,820,704
التغيرات في:			
- مدينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى		(180,878)	(58,937)
- دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى		10,681	(30,801)
- الحركة في رصيد بنكي مقيد		-	(1,225)
المدفوع من مكافأة نهاية خدمة الموظفين	9	-	(498)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		1,717,462	1,729,243
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
(شراء) / المحصل من إيداعات مرابحة تستحق بعد ثلاثة أشهر		(1,500,000)	4,300,000
إضافات إلى معدات وأعمال قيد التنفيذ	4	(51,703)	(32,432)
إضافات إلى موجودات غير ملموسة	5	(28,395)	(69,868)
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة الاستثمارية		(1,580,098)	4,197,700
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
توزيعات أرباح مدفوعة	12	(228,000)	(228,000)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		(228,000)	(228,000)
صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل		(90,636)	5,698,943
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		6,799,222	1,100,279
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	7	6,708,586	6,799,222

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من هذه البيانات المالية.

1. التأسيس والنشاط

تأسست شركة شبكة المعلومات الانتمانية ش.م.ك. (مقفلة) ("الشركة" أو "ساي- نت") في 4 يونيو 2001 وبدأت عملياتها في 24 أبريل 2003 بعد الحصول على موافقة من بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الشركة مسجلة في السجل التجاري تحت رقم 85063 بتاريخ 18 يونيو 2001.

ينص النظام الأساسي للشركة على أن تقوم الشركة بتنفيذ أنشطتها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة. حيث أن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي القيام بما يلي:

- تقوم الشركة بجمع المعلومات والبيانات الخاصة بالقروض الإستهلاكية وغيرها من التسهيلات الإئتمانية الناتجة عن البيع بالتقسيط للسلع والخدمات وتزويد بنك الكويت المركزي والجهات الخاضعة لأحكام القانون رقم (2) لسنة 2001 بناء على طلبها بالمعلومات والبيانات عن القروض الإستهلاكية والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة لعملاء تلك الجهات وقت طلب المعلومات ولها في سبيل تنفيذ هذا الغرض استيراد الأجهزة والحاسبات الالكترونية وكذلك أجهزة نظم وحفظ المعلومات والتوابع الخاصة بها.
- تصميم واستيراد وبيع النظم ألألية وتشغيلها وانشاء وتجهيز وإدارة مراكز العمليات لصالح الشركة فقط.
- تكوين قاعدة بيانات إئتمانية من خلال تجميع ومعالجة وحفظ وتحليل المعلومات والبيانات الشخصية والائتمانية المتعلقة بمديونيات عملاء شركات التمويل العقاري وشركات التأمين وجميع أنواع شركات الإجارة والتمويل وشركات السيارات وشركات الاتصالات بالإضافة إلى الجهات الأخرى المنصوص عليها في أحكام القانون رقم 2 لسنة 2001.
- توفير وتقديم جميع خدمات الاستعلام الشخصي والتصنيف الائتماني وإصدار التقارير الائتمانية للعملاء من الأفراد دون إبداء أية توصيات أو أراء من قبل الشركة تتعلق بمنح الائتمان من عدمه.

العنوان البريدي لمكتب الشركة المسجل هو صندوق بريد 20134، الصفاة 13062، دولة الكويت.

اقترح مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 14 أكتوبر 2019 زيادة رأس مال الشركة بمبلغ وقدره 22,720,000 دينار كويتي من خلال رسملة الاحتياطي الاختياري والأرباح المرحلة وضخ رأس المال.

لاحقًا لتاريخ إصدار هذه البيانات المالية، اقترح مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 29 يناير 2020 زيادة رأس مال الشركة المصرح به من 2,280,000 دينار كويتي إلى 25,000,000 دينار كويتي، والتي تخضع لموافقة مساهمي الشركة في اجتماع الجمعية العامة غير العادية وموافقة الجهات المختصة الأخرى. تم تعديل البيانات المالية السابق إصدارها لتعكس هذا التغيير كما هو مبين في إيضاح 8.

تمت الموافقة على إعادة إصدار هذه البيانات المالية من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ 29 يناير 2020. ولدى المساهمين صلاحية تعديل هذه البيانات المالية في اجتماع الجمعية العامة السنوية.

2. أساس الإعداد

أ) بيان الالتزام

أعدت البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية والأحكام ذات الصلة الواردة في قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة والتعديلات اللاحقة عليه والقرار الوزاري رقم 18 لسنة 1990.

ب) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية أو المطفأة.

ج) عملة التعامل والعرض

تظهر البيانات المالية بالدينار الكويتي وهو عملة التعامل والعرض للشركة.

د) استخدام التقديرات والأحكام

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة القيام بأحكام وتقديرات وافتراضات والتي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

إن التقديرات والأحكام لها أكبر الأثر على البيانات المالية هي الأعمار الإنتاجية للمعدات والموجودات غير الملموسة وانخفاض قيمة الموجودات المالية وغير المالية.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الضمنية بصفة مستمرة. يتم إدراج التغيرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها مراجعة التقديرات وفي أي فترات مستقبلية متأثرة.

هـ) التغيرات في السياسة المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية تتفق مع تلك المستخدمة في السنة المالية السابقة، باستثناء قيام الشركة بتطبيق المعايير والتعديلات الجديدة التالية السارية خلال السنة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15 - الإيرادات من العقود مع العملاء

صدر المعيار الدولي للتقارير المالية 15 في مايو 2014 وهو ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. يوضح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 نموذجًا فرديًا شاملاً للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة عن العقود مع العملاء ويحل محل إرشادات الإيرادات الحالية، والذي يوجد حاليًا في العديد من المعايير والتفسيرات ضمن المعايير الدولية للتقارير المالية.

وضع المعيار الدولي للتقارير المالية 15 نموذجًا جديدًا من خمس خطوات والذي سينطبق على الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع العملاء. بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 15، يتم إثبات الإيرادات بمبلغ يعكس المقابل المتوقع أن تستحقه منشأة معينة مقابل نقل البضائع أو الخدمات إلى عميل معين.

لم يكن لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 أي تأثير على هذه البيانات المالية للشركة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الأدوات المالية

قامت الشركة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 – الأدوات المالية الصادر في يوليو 2014 والمقرر له التطبيق المبدئي بتاريخ 1 يناير 2018 باستثناء متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة من القروض والسلفيات. تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تغير جوهري عن معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس. يقدم المعيار الجديد تغييرات جوهرية على طريقة المحاسبة عن الموجودات المالية وبعض جوانب المحاسبة عن المطلوبات المالية. يتضمن إيضاح 3 (أ) عرض موجز للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للشركة والناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9.

3. السياسات المحاسبية الهامة

باستثناء التغيرات في إيضاح 2 (هـ)، فقد قامت الشركة بتطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بثبات لجميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية:

أ) الأدوات المالية

i. تصنيف الموجودات المالية – السياسة المطبقة اعتباراً من 1 أكتوبر 2018

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقييم كافة الموجودات المالية – باستثناء أدوات حقوق الملكية والمشتقات – استنادا إلى نموذج أعمال المنشأة المستخدم في إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات.

تم استبدال فئات قياس الموجودات المالية الواردة ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 (المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والمتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى الاستحقاق والقروض والأرصدة المدينة) بما يلي:

- موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة:

يُقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية وعدم تصنيفه كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

(أ) أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن "نموذج أعمال" الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛
(ب) أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات للمبالغ الأساسية والربح على المبلغ الأساسي القائم؛

(أ) تقييم نموذج الأعمال

تحدد الشركة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارتها لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق الأغراض من الأعمال. ولا يتم تقييم نموذج أعمال الشركة على أساس كل أداة على حدة وإنما يتم تقييمه على مستوى أعلى من المحافظ المجمعة ويستند إلى العوامل الملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وكيفية رفع التقارير حول أدائها إلى موظفي الإدارة العليا للمنشأة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وبالأخص طريقة إدارة تلك المخاطر؛
- كيفية مكافأة مديري الأعمال (مثل ما إذا كانت المكافأة تستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على أساس التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها). كما أن معدل التكرار المتوقع للإيرادات وقيمتها وتوقيتها تعتبر أيضا من الجوانب الهامة في التقييم الذي يتم إجراؤه من قبل الشركة.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للشركة، لن تغير الشركة من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنه سيدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخراً في الفترات اللاحقة.

(ب) اختبار تحقيق مدفوعات المبلغ الأساسي والربح فقط

كخطوة ثانية في إجراء التصنيف، تقوم الشركة بتقييم الشروط التعاقدية للأصل المالي تحديد ما إذا كان يستوفي اختبار تحقيق مدفوعات المبلغ الأساسي والربح فقط.

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "المبلغ الأساسي" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد يتغير على مدار عمر الأصل المالي (كأن يتم سداد مدفوعات للمبلغ الأساسي أو إطفاء القسط/الخصم).

وتكون العناصر الأكثر جوهرية للربح ضمن أي ترتيب للإقراض متمثلة في مراعاة القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان. ولإجراء التقييم المرتبط باختبار تحقيق مدفوعات المبلغ الأساسي والربح فقط، تستعين الشركة بالأحكام ويراعي العوامل ذات الصلة مثل العملة المدرج بها الأصل المالي وفترة تحقق معدل الربح عن هذا الأصل.

على النقيض، لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تنص على ما هو أكثر من مستوى الحد الأدنى من الانكشافات للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات المبلغ الأساسي والربح على المبلغ القائم فقط. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي قياس الأصل المالي وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إضافة إلى ذلك، يتم لاحقا قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقا للتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. ويتم تخفيض التكلفة المطفأة مقابل خسائر انخفاض القيمة. ويتحقق الدخل من القروض والسلفيات وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية والانخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. يتم تسجيل أي أرباح أو خسائر ناتجة عن عدم التحقق في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

(i) أدوات الدين المالية التي تقاس وفقا للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تطبق الشركة فئة التصنيف الجديدة لأدوات الدين المالية التي تقاس وفقا للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في حالة استيفاء الشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج أعمال يكون الغرض منه تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛
- أن تستوفي الشروط التعاقدية للأصل المالي اختبار تحقيق مدفوعات المبلغ الأساسي والربح فحسب.

يتم قياس أدوات الدين المالية وفقا للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقاً وفقا للقيمة العادلة مع إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم تسجيل إيرادات التمويل وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وخسائر الانخفاض في القيمة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. وعند إلغاء التحقق، يعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقا ضمن الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

لا يوجد لدى الشركة أي أدوات دين مدرجة في فئة القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما في تاريخ بيان المركز المالي.

(ii) أدوات حقوق الملكية وفقا للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند التحقق المبدئي، قد تختار الشركة تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية وفقا للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقًا لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

إن الاستثمارات في الأسهم التي تقاس وفقا للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر سيتم قياسها لاحقاً وفقا للقيمة العادلة. ويتم تحقق التغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك بند تحويل العملات الأجنبية ضمن الدخل الشامل الآخر وعرضها ضمن التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية. ويتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المسجلة سابقا ضمن الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد، ولا يتم تحققها في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. وبالنسبة لإيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات في الأسهم التي تقاس وفقا للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فيتم تحققها في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر ما لم تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار وفي تلك الحالة يتم تسجيلها ضمن الدخل الشامل الآخر. ولا تخضع الاستثمارات في الأسهم التي تقاس وفقا للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة.

لا يوجد لدى الشركة أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما في تاريخ بيان المركز المالي.

موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

قامت الشركة بتسجيل وقياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في بيان المركز المالي وفقا للقيمة العادلة. إضافة إلى ذلك، قد تلجأ الشركة عند التحقق المبدئي إلى القيام على نحو غير قابل للإلغاء بتصنيف الأصل المالي الذي يستوفي متطلبات قياسه وفقا للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كأصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك من شأنه أن يستبعد أو يحد بصورة ملحوظة من أي عدم تطابق محاسبي قد يطرأ.

يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة وإيرادات التمويل وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر طبقا لشروط العقد أو عند ثبوت الحق في استلام المدفوعات.

لا يوجد لدى الشركة أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر كما في تاريخ بيان المركز المالي.

ii. تصنيف وقياس الموجودات المالية – السياسة المطبقة قبل 1 أكتوبر 2018

تقوم الشركة بتصنيف الموجودات المالية غير المشتقة إلى الفئات التالية:

- القروض والمدينون
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
- الموجودات المالية المتاحة للبيع

القروض والمدينون

إن القروض والمدينون هي موجودات مالية ذات دفعات ثابتة أو يمكن تحديدها وهي غير متداولة في سوق نشط. يتم تسجيل تلك الموجودات مبدئيا بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملات مرتبطة بها مباشرة. ولاحقا للتسجيل المبدئي، يتم قياس القروض والمدينين بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة.

تتألف القروض والمدينون من النقد لدى البنوك وإيداعات المرابحة والمدينين التجاريين.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كانت محتفظ بها بغرض المتاجرة أو مصنفة بالقيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي. يتم تسجيل تكاليف المعاملة المرتبطة بها مباشرةً في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر عند تكبدها. يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات عليها، بما في ذلك أي ربح أو إيرادات توزيع أرباح، في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

لا يوجد لدى الشركة موجودات مالية بالقية العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

موجودات مالية متاحة للبيع

الموجودات المالية المتاحة للبيع هي الموجودات المالية غير المشتقة التي تم تصنيفها على أنها متاحة للبيع أو التي لا يتم تصنيفها ضمن أي فئة من فئات الموجودات المالية الموضحة أعلاه. يتم إدراج الموجودات المالية المتاحة للبيع مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة التي تتعلق بها مباشرة.

لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات عليها، بخلاف خسائر انخفاض القيمة وفروق ترجمة العملات الأجنبية من الموجودات المتاحة للبيع، في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. عند استبعاد الاستثمار، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة في حقوق الملكية إلى بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

إعادة تصنيف الموجودات المالية

لا تقوم الشركة بتصنيف الموجودات المالية لاحقا للتحقق المبدئي إلا في حالة الظروف الاستثنائية التي تقوم فيها الشركة بحيازة أو بيع أو إنهاء أحد قطاعات الأعمال.

يوضح الجدول التالي فئات القياس الأصلية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 وفئات القياس الجديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 لكل فئة من الموجودات المالية لدى الشركة كما في 1 أكتوبر 2018.

	القياس والتصنيف الأصلي طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	**القياس والتصنيف الجديد طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9**
مدينون تجاريون	قروض ومدينون، مدرجة بالتكلفة المطفأة	موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة
النقد لدى البنوك وإيداعات مرابحة	قروض ومدينون، مدرجة بالتكلفة المطفأة	موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة

فيما يلي إجمالي تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على الموجودات المالية للشـــركة كما في 1 أكتوبر 2018:

	القيمة الدفترية الأصلية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9	القيمة الدفترية الجديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
مدينون تجاريون	190,548	-	190,548
إيداعات مرابحة	11,900,000	-	11,900,000
النقد لدى البنوك	300,257	-	300,257

iii. انخفاض قيمة الموجودات المالية – السياسة المطبقة اعتباراً من 1 أكتوبر 2018

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج "الخسائر المتكبدة" الوارد ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 بنموذج "خسائر الائتمان المتوقعة". لقد طبقت الإدارة نموذج انخفاض القيمة الجديد فقط على الموجودات المالية باستثناء القروض والسلفيات المدرجة بالتكلفة المطفأة.

طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، يتم تسجيل خسائر الائتمان في وقت أسبق منه طبقا لمعيار المحاسبة الدولي 39. فيما يلي التغير الرئيسي في السياسة المحاسبية للشركة والمتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات المالية:

تطبق الشركة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. وتطرأ تغيرات على الموجودات من خلال المراحل الثلاثة التالية استنادا إلى التغير في الجودة الائتمانية منذ التحقق المبدئي.

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً
بالنسبة للانكشافات التي لا ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي، يتم تسجيل جزء خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية والمرتبطة باحتمالية وقوع أحداث تعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية.

المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية
بالنسبة للانكشافات التي ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي ولكن دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – في حالة التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية
يتم تقييم الموجودات المالية كمنخفضة في القيمة ائتمانياً في حالة وقوع حدث أو أكثر ذي تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل. وحيث إن هذا التقييم يستعين بالمعايير نفسها الواردة ضمن معيار المحاسبة الدولي 39، لم يطرأ تغيير كبير على منهجية الشركة في احتساب المخصصات المحددة.

يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة للموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية. ويعتبر الأصل المالي "منخفض ائتمانياً" في حالة وقوع حدث واحد أو أكثر ذي تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

تشتمل الأدلة على الانخفاض في القيمة الائتمانية للأصل المالي على البيانات الملحوظة التالية:

- مواجهة المقترض أو جهة الإصدار لصعوبة مالية جوهرية
- مخالفة بنود العقد مثل وقوع أحداث العجز أو التأخر في السداد
- قيام الشركة بإعادة هيكلة القروض والسلفيات في ضوء شروط لم تأخذها الشركة في اعتبارها في حالات مخالفة لذلك
- احتمالية تعرض المقترض للإفلاس أو ترتيبات إعادة تنظيم مالي أخرى
- غياب سوق نشط للأسهم نظرا لصعوبات مالية.

iv. انخفاض قيمة الموجودات المالية – السياسة المطبقة من 1 أكتوبر 2018

يتم تقييم الأصل المالي بتاريخ كل بيان مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليلاً موضوعياً على انخفاض قيمته. يتم اعتبار أن الأصل المالي قد انخفضت قيمته في حال وجود دليل موضوعي أن حدث أو أكثر كان لهم تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لهذا الأصل. يتم فحص الموجودات المالية الهامة بصورة فردية للإنخفاض في القيمة على أساس إنفرادي. ويتم تقييم الموجودات المالية المتبقية بشكل جماعي في مجموعات لها نفس سمات مخاطر الائتمان.

يتم إثبات كافة خسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

يتم عكس خسائر انخفاض القيمة في حال أمكن ربط العكس بصورة موضوعية بحدث يقع بعد تحقق خسائر انخفاض القيمة.

v. محاسبة التحوط – السياسة المطبقة اعتباراً من 1 أكتوبر 2018

يستمر تطبيق متطلبات محاسبة التحوط العامة الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقا للأنواع الثلاثة لآليات محاسبة التحوط الواردة ضمن معيار المحاسبة الدولي 39. ومع ذلك، هناك قدر أكبر من المرونة ارتبط بأنواع المعاملات المؤهلة لمحاسبة التحوط وخصوصا فيما يتعلق بتوسيع نطاق أنواع الأدوات المؤهلة كأدوات تحوط وأنواع بنود المخاطر للبنود غير المالية المؤهلة لمحاسبة التحوط. إضافة إلى ذلك، أدخلت التغييرات على اختبار الفعالية وتم استبداله بمبدأ "العلاقة الاقتصادية". ولم يعد مطلوبا إجراء تقييم فعالية التحوط بأثر رجعي.

كما في 30 سبتمبر 2019، ليس لدى الشركة أية علاقات تحوط. وبالتالي، لم يكن لمتطلبات التحوط الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تأثير جوهري على البيانات المالية للشركة.

vi. المقاصة

يتم إجراء تقاص بين الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إظهار صافي المبالغ في بيان المركز المالي فقط عندما يكون هناك حق قانوني ملزم بإجراء المقاصة للمبالغ المعترف بها، ووجود نية التسوية لدى الشركة على أساس الصافي أو بيع الأصل وتسوية المطلوبات في آن واحد.

vii. المطلوبات المالية

بالنسبة للمطلوبات المالية، توصلت الشركة إلى أنه لا يوجد تأثير على محاسبة المطلوبات المالية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 مقارنةً بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي 39.

يتم الاعتراف بكافة المطلوبات المالية مبدئيا في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي تصبح فيه الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية. تقوم الشركة باستبعاد المطلوبات المالية عند الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاء فتراتها.

تقوم الشركة بتصنيف المطلوبات المالية غير المشتقة إلى فئة المطلوبات المالية الأخرى. يتم الاعتراف بتلك المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملات المتعلقة بها مباشرة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم قياس هذه المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. لا يوجد لدى الشركة أي مطلوبات مالية مشتقة.

تشمل المطلوبات المالية من الدائنين التجاريين والأرصدة الدائنة الأخرى.

viii. الاستبعاد

الموجودات *المالية*

تستبعد الشركة الأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الأصل المالي أو عندما تقوم الشركة بنقل الحقوق لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية على الأصل المالي في معاملة تنتقل فيها كافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي أو إما لا تقوم فيها الشركة بنقل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

المطلوبات المالية

تستبعد الشركة الالتزام المالي عند الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاؤها. تستبعد الشركة كذلك الالتزام المالي عند تعديل شروطه وعندما تكون التدفقات النقدية للالتزام المُعدل مختلفة بشكل جوهري، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد بالقيمة العادلة استنادًا إلى الشروط المُعدلة.

عند استبعاد الالتزام المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المطفأة والمقابل المادي المدفوع (بما في ذلك أي موجودات غير نقدية منقولة أو مطلوبات متكبدة) ضمن بيان الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر.

ب) المعدات والأعمال قيد الإنجاز

يتم إدراج المعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأية خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة (إيضاح 3 (د)). يتم إثبات الاستهلاك في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية التقديرية. فيما يلي الأعمار الإنتاجية التقديرية للفترة الحالية وفترات المقارنة:

	عدد السنوات
أجهزة كمبيوتر	3 - 5
أثاث وتركيبات	5

يتم تحديد أرباح وخسائر بيع بند من بنود المعدات بمقارنة محصل البيع مع القيمة الدفترية للمعدات، ويتم إثباتها بالصافي في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

يتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيمة المتبقية وطرق الاستهلاك في نهاية كل سنة للتأكد من أن فترة الاستهلاك تتوافق مع النمط المتوقع للمنافع الاقتصادية من بنود المعدات.

تمثل الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز المبالغ المتكبدة لغرض بناء أو شراء أصل حتى يتم تجهيزه لاستخدامه في التشغيل، حيث يتم في ذلك الوقت نقلها إلى الأصل المعني.

ج) موجودات غير ملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة التي تتألف من برامج الكمبيوتر ونظام مكتب الائتمان بالتكلفة ناقصا الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة (إيضاح 3 (د)). يتم تحميل الإطفاء على أساس القسط الثابت على مدى فترة تتراوح بين سنة واحدة وخمس سنوات. يتم مراجعة العمر الإنتاجي المقدر وطريقة الإطفاء في تاريخ كل بيان مركز مالي وتعديلها إذا لزم الأمر.

د) الانخفاض في القيمة

يتم مراجعة المعدات والموجودات غير الملموسة بتاريخ كل بيان مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة، فإذا وجد هذا الدليل يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل.

يتم إثبات خسائر الانخفاض في القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة النقدية التابع لها عن قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع. يتم إدراج خسائر الانخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر.

تمثل القيمة القابلة للاسترداد للأصل القيمة الأعلى بين القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع والقيمة التشغيلية للأصل. عند تقدير القيمة التشغيلية، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة إلى القيمة الحالية باستخدام سعر خصم يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المحددة للأصل، وبالنسبة للأصل الذي لا ينتج تدفقات نقدية بصورة منفصلة عن أصول أخرى، فإنه يتم تحديد القيمة القابلة للاسترداد لوحدة إنتاج النقد التي ينتمي إليها الأصل.

يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة فقط إلى الحد الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الدفترية المحددة في حالة عدم تحقق خسائر الانخفاض في القيمة.

هـ) النقد والنقد المعادل

يتألف النقد والنقد المعادل المدرج في بيان المركز المالي من النقد لدى البنوك وفي الصندوق وإيداعات مرابحة لدى بنوك إسلامية.

ولغرض بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد والنقد المعادل من النقد لدى البنوك وفي الصندوق وإيداعات مرابحة لدى بنوك إسلامية ذات فترة استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل ناقصاً الأرصدة المحتجزة لدى البنوك.

و) مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

جميع الموظفين

يستحق جميع الموظفين مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل الكويتي على أساس مدة الخدمة وآخر راتب والعلاوات المدفوعة الأخرى مع مراعاة القوانين المقررة في هذا الصدد.

الموظفون الكويتيون

إن حقوق التقاعد والحقوق الإجتماعية الأخرى الخاصة بالموظفين الكويتيين يتم تغطيتها حسب أنظمة المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية والتي يتم بموجبها تحصيل إشتراكات شهرية من الشركة والعاملين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الرواتب. يتم تحميل حصة الشركة من المساهمات في هذا النظام، وهو نظام تقاعدي ذو مساهمات محددة، كمصروفات في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر في السنة التي تتعلق بها.

ز) المخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما يكون على الشركة التزاما قانونيا قائما أو متوقعا نتيجة لحدث سابق ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات للمنافع الاقتصادية وذلك لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقدير هذا الالتزام بشكل موثوق فيه.

ح) تحقق الإيرادات

يتم تحقق الرسوم المتعلقة باستخدام نظام Ci-Net (رسوم الخدمة) إلى الحد الذي يحتمل معه تدفق منافع اقتصادية إلى الشركة، ويكون بالإمكان قياس مبلغ الإيرادات بصورة موثوق منها. يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المادي المستلم أو المستحق، مع استبعاد الخصومات والتخفيضات المطلوبة لتسوية الالتزام ويكون من الممكن عمل تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. لم يكن لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 تأثير على سياسة تحقق الإيرادات المعمول بها لدى الشركة.

تستحق إيرادات المرابحة على أساس الوقت بالرجوع إلى أصل المبلغ القائم وبمعدل الربح الفعلي المطبق، وهو المعدل الذي يخصم المحصلات النقدية المستقبلية المتوقعة خلال العمر المتوقع للموجودات المالية إلى صافي القيمة الدفترية لذلك الأصل.

ط) المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي حسب أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات. يتم ترجمة جميع الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المقومة بالعملات الأجنبية والتي يتم إدراجها بالتكلفة التاريخية، وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم تسجيل الفروق الناتجة عن الأرباح أو الخسائر من ترجمة العملات الأجنبية في بيان الأرباح أو الخسائر وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

ي) حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة

على الشركة أن تساهم في مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وتدفع الزكاة وفقا للقانون. يتم إدراج حصة الشركة الخاصة بمؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة كمصروف في الفترة التي يطلب من الشركة فيها المساهمة وفقا للقانون.

ك) المعايير الصادرة ولكن لم تدخل حيز التنفيذ بعد

يوجد عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير التي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 أكتوبر 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر، إلا أن الشركة لم تقم بالتطبيق المبكر لأي من المعايير الجديدة أو المعدلة التالية عند إعداد هذه البيانات المالية.

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 – عقود التأجير

يُقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 16 نموذجًا فرديًا مسجلًا ضمن الميزانية العمومية لدى المستأجرين. يقوم المستأجر بتسجيل الحق باستخدام الأصل الذي يُمثل الحق باستخدام الأصل المتضمن ومطلوبات الأصل التي تمثل الالتزام بتقديم دفعات التأجير. هنالك إعفاءات اختيارية لعقود التأجير قصيرة الأجل وعقود التأجير ذات القيمة المنخفضة. تظل محاسبة المؤجر مشابهة للمعيار الحالي – أي أن المؤجر يستمر بتصنيف عقود التأجير كعقود تأجير تمويلي وتشغيلي. يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية 16 التعليمات الحالية لعقود التأجير بما فيها معيار المحاسبة الدولي 17 *عقود التأجير* وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية 4 تحديد ما إذا كانت الترتيبات تحتوي على عقود تأجير وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 15 عقود التأجير التشغيلي – الحوافز وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 27 تقييم وجود المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد التأجير.

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. يُسمح بالتطبيق المبكر على المنشآت التي تقوم بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 *الإيرادات من العقود مع العملاء* بتاريخ أو قبل التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 16.

لا تزال إدارة الشركة بصدد تقييم تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 16 على البيانات المالية للشركة.

4. معدات وأعمال قيد الإنجاز

	أجهزة كمبيوتر دينار كويتي	أثاث ومعدات دينار كويتي	أعمال قيد الإنجاز دينار كويتي	الإجمالي دينار كويتي
التكلفة				
الرصيد في 1 أكتوبر 2017	493,897	59,759	45,196	598,852
إضافات	18,607	8,205	5,620	32,432
التحويلات	16,491	3,548	(20,039)	-
المحول إلى موجودات غير ملموسة (إيضاح 5)	-	-	(25,157)	(25,157)
الرصيد في 30 سبتمبر 2018	528,995	71,512	5,620	606,127
إضافات	8,719	8,114	34,870	51,703
تحويلات	948	-	(948)	-
المحول إلى موجودات غير ملموسة (إيضاح 5)	-	-	(4,672)	(4,672)
الشطب	-	(2,547)	-	(2,547)
الرصيد في 30 سبتمبر 2019	538,662	77,079	34,870	650,611
الاستهلاك المتراكم				
الرصيد في 1 أكتوبر 2017	410,084	53,052	-	463,136
المحمل للسنة	59,398	7,127	-	66,525
الرصيد في 30 سبتمبر 2018	469,482	60,179	-	529,661
المحمل للسنة	43,465	4,030	-	47,495
المتعلق بالشطب	-	(2,486)	-	(2,486)
الرصيد في 30 سبتمبر 2019	512,947	61,723	-	574,670
القيمة الدفترية				
في 30 سبتمبر 2018	59,513	11,333	5,620	76,466
في 30 سبتمبر 2019	25,715	15,356	34,870	75,941

5. موجودات غير ملموسة

	2019 دينار كويتي	2018 دينار كويتي
التكلفة		
الرصيد في 1 أكتوبر	1,798,790	1,703,765
إضافات	28,395	69,868
المحول من أعمال قيد الإنجاز (إيضاح 4)	4,672	25,157
الرصيد في 30 سبتمبر	1,831,857	1,798,790
الإطفاء المتراكم		
الرصيد في 1 أكتوبر	1,474,855	1,137,876
المحمل للسنة	247,676	336,979
الرصيد في 30 سبتمبر	1,722,531	1,474,855
القيمة الدفترية	109,326	323,935

6. مدينون تجاريون وأرصدة مدينة

	2019 دينار كويتي	2018 دينار كويتي
مدينون تجاريون	258,572	220,548
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	(30,000)	(30,000)
	228,572	190,548
مدفوعات مقدماً وتأمينات	74,363	66,534
إيرادات مستحقة من إيداعات مرابحة	211,170	76,250
أرصدة مدينة أخرى	105	-
	514,210	333,332

يبلغ متوسط فترة الائتمان لتقديم الخدمات 15 يوماً. لا يتم تحميل أي ربح على أرصدة المدينين التجاريين متأخرة السداد.

بتاريخ 30 سبتمبر 2019، فإن المدينين التجاريين البالغة 215,196 دينار كويتي (2018: 216,466 دينار كويتي) منتظمة بالكامل.

تتمثل أرصدة المدينين التجاريين لدى الشركة في مدينين بقيمة دفترية 39,375 دينار كويتي و4,001 دينار كويتي (2018: 4,082 دينار كويتي) والتي مضى ميعاد استحقاقها كما في تاريخ بيان المركز المالي وتتراوح أعمارها من 15 إلى 30 يوماً و31 إلى 180 يوماً (2018: 15 إلى 30 يوماً). بعد تاريخ بيان المركز المالي، تم تحصيل مبلغ 4,544 دينار كويتي والمتعلق بالمبالغ التي مضى ميعاد استحقاقها. ترى الإدارة أن المخصص المتاح لخسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ 30,000 دينار كويتي (2018: 30,000 دينار كويتي) يكون مناسباً كما في تاريخ بيان المركز المالي.

فيما يلي الحركة في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة:

	2019 دينار كويتي	2018 دينار كويتي
في 1 أكتوبر	30,000	20,000
المحمل على السنة	-	10,000
في 30 سبتمبر	30,000	30,000

إن كافة المدينين التجاريين مقومة بالدينار الكويتي وموجودة في دولة الكويت.

7. النقد والأرصدة لدى البنوك

	2019 دينار كويتي	2018 دينار كويتي
النقد في الصندوق	184	190
النقد لدى البنوك	509,627	300,257
إيداعات مرابحة لدى بنوك إسلامية	13,100,000	11,900,000
نقد وأرصدة لدى البنوك	13,609,811	12,200,447
رصيد مقيد لدى بنك بوبيان	(1,225)	(1,225)
إيداعات مرابحة تستحق بعد ثلاثة أشهر	(6,900,000)	(5,400,000)
النقد والنقد المعادل	6,708,586	6,799,222

إن النقد والنقد المعادل لدى الشركة مقوم بالدينار الكويتي ويتم الاحتفاظ به لدى بنوك محلية. إن متوسط معدل الربح على إيداعات المرابحة كما في 30 سبتمبر 2019 بلغ 2.95% سنوياً (2018: 2.23% سنوياً).

8. حقوق الملكية

رأس المال

يتكون رأسمال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع من 22,800,000 سهم بقيمة 100 فلس لكل سهم (2018: 22,800,000 سهم بقيمة 100 فلس لكل سهم) مدفوع نقداً بالكامل.

حدث لاحق

بعد تاريخ المركز المالي، اقترح مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 29 يناير 2020 زيادة رأس مال الشركة المصرح به من 2,280,000 دينار كويتي إلى 25,000,000 دينار كويتي.

تخضع زيادة رأس المال المصرح به لموافقة مساهمي الشركة في اجتماع الجمعية العامة غير العادية وموافقة الجهات المختصة.

احتياطي إجباري

وفقا لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للشركة، يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري حتى يصل الاحتياطي إلى 50% من رأس مال الشركة المدفوع على الأقل.

إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا بالمبلغ الذي يزيد عن 50% من رأس المال أو لضمان توزيع أرباح تصل إلى 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح بمثل هذه التوزيعات.
لم تحول الشركة ربح السنة إلى الاحتياطي الإجباري حيث أن الاحتياطي بلغ 50% من رأس المال المدفوع.

احتياطي اختياري

وفقا لمتطلبات النظام الأساسي للشركة، يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي الاختياري. ويمكن إيقاف هذا التحويل السنوي بقرار من المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي وبناء على توصية من مجلس الإدارة. لا توجد قيود على توزيع هذا الاحتياطي.

9. مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

	2019 دينار كويتي	2018 دينار كويتي
الرصيد في 1 أكتوبر	134,413	105,418
المخصص المكون خلال السنة	37,675	29,493
المدفوعات خلال السنة	-	(498)
الرصيد في 30 سبتمبر	172,088	134,413

10. دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى

	2019 دينار كويتي	2018 دينار كويتي
دائنون تجاريون	50,067	51,147
مستحقات ومخصصات	327,385	283,172
	377,452	334,319

إن القيم الدفترية لبند دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى لدى الشركة مقوم بالعملات التالية:

	2019 دينار كويتي	2018 دينار كويتي
دينار كويتي	364,792	316,168
دولار أمريكي	8,538	8,515
جنية إسترليني	4,122	9,636
	377,452	334,319

11. المعاملات مع الأطراف ذات الصلة

يتم اعتبار الأطراف أطرافاً ذات صلة عندما يكون للطرف القدرة، بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال وسيط أو أكثر، على السيطرة على الطرف الآخر أو يمكنه ممارسة تأثير هام عليه عند اتخاذ قرارات مالية وتشغيلية. يشمل هذا التعريف العلاقات التي تشتمل على السيطرة العامة والسيطرة المشتركة.

تتضمن الأطراف ذات الصلة بشكل رئيسي المساهمين الرئيسيين بالشركة وأعضاء مجلس إدارتها وأفراد الإدارة العليا والشركات التي يكون لهم سيطرة أو سيطرة مشتركة عليها ويمكنهم ممارسة تأثير هام عليها.

لا تحمل الأرصدة لدى الأطراف ذات الصلة أي فوائد ولا توجد لها شروط سداد متفق عليها، وبناء عليه، يتم التعامل مع هذه الأرصدة على أنها مستحقة القبض/ الدفع عند الطلب.

فيما يلي المعاملات والأرصدة الهامة لدى الأطراف ذات الصلة:

	2019 دينار كويتي	2018 دينار كويتي
المعاملات مع الأطراف ذات الصلة		
معاملات مع مساهمي الشركة		
رسوم خدمات	2,003,546	2,081,593
إيرادات مرابحة	357,552	235,022
مكافآت الإدارة العليا		
رواتب ومزايا قصيرة الأجل	191,363	152,377
مكافأة نهاية الخدمة	9,016	5,834
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	77,000	49,000

	2019 دينار كويتي	2018 دينار كويتي
أرصدة لدى الأطراف ذات الصلة		
أرصدة لدى مساهمي الشركة		
مدينون تجاريون	174,149	175,430
إيداعات مرابحة	9,600,000	11,900,000
نقد لدى البنوك	509,627	300,257

12. توزيعات أرباح

في اجتماع الجمعية العمومية السنوية المنعقد في 18 ديسمبر 2018، وافق المساهمون على توصيات مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 10 فلس للسهم بإجمالي مبلغ 228,000 دينار كويتي للسنة المنتهية في 2018 (2017: 10 فلس للسهم بإجمالي مبلغ 228,000 دينار كويتي) إلى المساهمين المسجلين في سجل المساهمين كما في تاريخ الجمعية العمومية السنوية.

وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 18 ديسمبر 2018 على البيانات المالية السنوية المدققة للشركة للسنة المنتهية في 30 سبتمبر 2018.

بتاريخ 29 يناير 2020، اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بواقع 10 فلس (2018: 10 فلس) للسهم الواحد أي بقيمة 228,000 دينار كويتي للسنة المنتهية في 30 سبتمبر 2019 ويخضع الاقتراح لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية.

13. إدارة المخاطر المالية

نظرة عامة

نتيجة لاستخدام الأدوات المالية تتعرض الشركة للمخاطر التالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

يبين هذا الإيضاح المعلومات حول تعرض الشركة لكل من المخاطر أعلاه، كما يوضح أهداف الشركة وسياساتها وأنشطتها نحو قياس تلك المخاطر وإدارتها.

الإطار العام لإدارة المخاطر

تتولى الإدارة المسئولية الكاملة لإعداد ومراقبة إطار عمل إدارة المخاطر لدى الشركة. تقوم الإدارة بتحديد وتقييم المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية بالشركة. يقوم مجلس إدارة الشركة بتقديم المبادئ اللازمة لإدارة المخاطر الشاملة وكذلك السياسات التي تتناول بنود معينة مثل مخاطر صرف العملات الأجنبية، ومخاطر معدلات الربح، ومخاطر الإئتمان.

أ) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية للشركة في حال عجز العميل أو الطرف المقابل في الأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية.

تنشأ مخاطر الائتمان بشكل أساسي من النقد لدى البنوك، وإيداعات المرابحة، ومدينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى.

التعرض لمخاطر الائتمان

إن القيمة الدفترية للموجودات المالية تمثل الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان. بتاريخ بيان المركز المالي، كان الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان كما يلي:

	2019 دينار كويتي	2018 دينار كويتي
مدينون تجاريون	228,572	190,548
تأمينات مستردة	13,632	13,632
إيرادات مستحقة من إيداعات مرابحة وغيرها	211,170	76,250
إيداعات مرابحة	13,100,000	11,900,000
أرصدة لدى البنوك	509,627	300,257
	14,063,001	12,480,687

المدينون التجاريون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إجراء تحليل انخفاض القيمة في تاريخ كل بيان مركز مالي باستخدام مصفوفة المخصصات لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. تطبق الشركة طريقة مبسطة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لقياس خسائر الائتمان المتوقعة، والتي تستعين فيها بمخصص الخسارة المتوقعة على عمر الأداة بالنسبة لجميع الأرصدة التجارية المدينة.

تستند معدلات الخسائر المتوقعة إلى بيانات الدفع الخاصة بالإيرادات على مدار 24 شهرًا قبل 30 سبتمبر 2018 أو 1 أكتوبر 2018 وخسائر الائتمان السابقة المقابلة المتكبدة خلال هذه الفترة. يتم تعديل معدلات الخسارة السابقة لتعكس المعلومات الحالية والمستقبلية على عوامل الاقتصاد الكلي التي تؤثر على قدرة العملاء على تسوية الأرصدة المدينة. قررت الشركة أن الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت التي تبيع فيها خدماتها هو أكثر العوامل صلة، وبالتالي تقوم بتعديل معدلات الخسارة السابقة بناءً على التغيرات المتوقعة في هذه العوامل.

قامت الشركة بوضع السياسات والإجراءات والضوابط للحد من مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالعملاء من خلال وضع حدود ائتمان لكل عميل على حدة ومراقبة الأرصدة المدينة القائمة. إن مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين التجاريين محدودة بسبب التنوع من خلال عدد كبير من العملاء. توجد كافة الأرصدة في دولة الكويت وبالتالي، لا يوجد تركز جغرافي لمخاطر الائتمان.

الأرصدة لدى البنوك

يتم الاحتفاظ بالأرصدة لدى البنوك لدى بنوك ذات تصنيف ائتماني مرتفع. تم قياس الانخفاض في قيمة الأرصدة لدى البنوك على أساس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا والذي يعكس فترات الاستحقاق قصيرة الأجل للتعرضات. ترى الشركة أن أرصدتها لدى البنوك ذات مخاطر ائتمان منخفضة بناءً على التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف المقابلة. إن خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا التي تم احتسابها على الأرصدة لدى البنوك غير جوهرية. وبالتالي، لم يتم تسجيل مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة من الأرصدة لدى البنوك.

ب) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها. تتمثل منهجية الشركة في إدارة السيولة في التأكد، قدر الإمكان، من توافر السيولة الكافية لديها للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، في الظروف العادية والظروف الصعبة، وذلك دون تكبد خسائر غير معقولة أو التعرض لمخاطر المساس بسمعة الشركة.

بغرض الحد من مخاطر السيولة، قامت إدارة الشركة بترتيب موارد تمويل متنوعة، وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، ومراقبة السيولة على أساس يومي.

كما في تاريخ بيان المركز المالي، تستحق كافة المطلوبات المالية لدى الشركة المدرجة في بيان المركز المالي خلال سنة واحدة.

ج) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في احتمال تأثير التقلبات التي تحدث في أسعار السوق مثل معدلات الصرف الأجنبي ومعدلات الربح وأسعار الأسهم على إيرادات الشركة أو قيمة ممتلكاتها من الأدوات المالية. إن الهدف من عملية إدارة مخاطر السوق هو إدارة التعرضات لمخاطر السوق وضبطها في إطار حدود مقبولة، مع الأخذ في الاعتبار الوصول إلى الحد الأقصى من العوائد.

i) مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية للشركة نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

تنشأ مخاطر صرف العملات الأجنبية للشركة من الدائنين التجاريين والأرصدة الدائنة الأخرى المقومة بعملات أجنبية. كما في 30 سبتمبر 2019، بلغ تعرض الشركة الرئيسي لمخاطر العملة من الدولار الأمريكي والجنية الإسترليني 12,660 دينار كويتي (2018: 18,151 دينار كويتي). تدير الشركة هذا النوع من المخاطر بوضع حدود للتعرض للعملات والتعامل بالعملات الرئيسية مع أطراف ذات سمعة حسنة.

تحليل الحساسية

في 30 سبتمبر 2019، إذا زاد أو انخفض سعر الدينار الكويتي بواقع 5% مقابل الدولار الأمريكي والجنية الإسترليني، لن يكون لذلك تأثير كبير على ربح السنة.

ii) مخاطر معدلات الربح

إن مخاطر معدلات الربح هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية للشركة نتيجة للتغيرات في معدلات الربح بالسوق.

كما في تاريخ بيان المركز المالي، لا تتعرض الشركة بشكل كبير لأي مخاطر تقلبات في معدلات الربح حيث أن إيداعات المرابحة تحمل معدل ربح ثابت.

iii) مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل في مخاطر تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق سواء نتجت هذه التغيرات عن عوامل معينة مرتبطة بالأداة المالية أو بالجهة المصدرة أو العوامل التي تؤثر على جميع الأدوات المتداولة في السوق.

لا تتعرض الشركة لمخاطر أسعار الأسهم حيث لا يوجد لديها أي أدوات حقوق ملكية.

iv) مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناتجة من تعطل الأنظمة أو بسبب الخطأ البشري أو الغش أو الأحداث الخارجية. عندما تتوقف أدوات الرقابة عن العمل يمكن للمخاطر التشغيلية أن تؤدي إلى أضرار خاصة بالسمعة ويكون لذلك أثار قانونية أو تشريعية أو تؤدي إلى الخسارة المالية. لا يمكن للشركة أن تتوقع تجنب جميع المخاطر التشغيلية ولكن من خلال إطار الرقابة ومن خلال المتابعة والاستجابة للمخاطر المحتملة، تستطيع الشركة أن تدير هذه المخاطر. تتضمن أدوات الرقابة فصل الواجبات بصورة فعالة ووضع إجراءات للدخول على الأنظمة والتفويض والمطابقة وتدريب العاملين وعمليات التقييم.

14. إدارة رأس المال

أهداف الشركة من إدارة رأس المال هي الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار في مزاولة نشاطها لتحقيق عوائد للمساهمين. يتم التركيز بصفة عامة عند إدارة رأس المال على إدارة الموجودات ذات السيولة الزائدة للوفاء بالتزامات الشركة الحالية وتوفير عوائد للمساهمين.

لا تخضع الشركة إلى متطلبات رأسمالية مفروضة من جهات خارجية، باستثناء متطلبات قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

15. القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة تمثل السعر المستلم مقابل بيع أصل معين أو المبلغ المدفوع نظير تحويل التزام معين في إطار معاملة منظمة تتم بين الشركات المشاركة بالسوق وذلك في تاريخ القياس. تتألف الأدوات المالية من الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

تسلسل القيمة العادلة

تستخدم الشركة التسلسل التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية حسب أسلوب التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في السوق النشط لموجودات أو مطلوبات متطابقة.
المستوى 2: أساليب أخرى التي تكون جميع مدخلاتها لها تأثيراً ملموساً على القيمة العادلة المسجلة معروضة بشكل مباشر أو غير مباشر.
المستوى 3: أساليب أخرى تستخدم مدخلات لها تأثيراً ملموساً على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند إلى البيانات المعروضة في السوق.

يتم تقدير القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام أساليب تقييم تتضمن مجموعة من افتراضات البيانات التي تعتبر ملائمة حسب الظروف. إن القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية التي يتم إدراجها بالتكلفة المطفأة لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها العادلة حيث أن معظم هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يتم إعادة تسعيرها مباشرة بناء على حركة السوق في معدلات الفائدة.

16. المطلوبات والالتزامات المحتملة

إن الشركة ملتزمة بتحمل نفقات رأسمالية بمبلغ 12,088 دينار كويتي تتعلق بشراء أجهزة أمن ونظام لإدارة المستندات وتحديث البرمجيات ونظام روبوت لفحص نماذج الموافقة (2018: 7,786 دينار كويتي تتعلق بشراء برنامج إدارة امتيازات صلاحية كلمة المرور وكراسي وجهاز توجيه سيسكو).

لا توجد التزامات طارئة للسنة المنتهية في 30 سبتمبر 2019 (2018: لا شيء).

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

الموافق: 2019/10/10

تقرير هيئة الرقابة الشرعية
عن الفتــرة الماليــة 2019/09/30-2018/10/01

السادة مساهمي/ شركة شبكة المعلومات الائتمانية المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

وفقاً للسلطات المخولة لنا من قبل أعضاء الجمعية العمومية لشركة شبكة المعلومات الائتمانية وبموجب النظام الأساسي للشركة وتعليمات الجهات الرقابية ذات الصلة فإن هيئة الرقابة الشرعية تقدم تقريرها النهائي عن الفترة 2018/10/01 – 2019/09/30 وهو يتضمن البنود الآتية:

أولاً : أعمال هيئة الرقابة الشرعية :

قامت هيئة الرقابة الشرعية بأعمالها والتي اشتملت على فحص الهياكل الإستثمارية وصيغ العقود والمنتجات والسياسات والإجراءات ، سواء بشكل مباشر أو بالتنسيق مع إدارة التدقيق الشرعي الداخلي من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيدات معقولة بأن الشركة لم تخالف أحكام الشريعة الإسلامية في ضوء قرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية المعتمدة للشركة وقرارات الجهات الرقابية ذات الصلة .

راس المال المدفوع: 2.000.000 د.ك
Al Mirqqab – Al Sour Street – Jassem Al Asfour Tower – 7 th Floor
Tel: +965 22960555 Fax: +965 22960556
info@mandr.com.kw
www.mandr.com.kw

ثانياً : قرارات هيئة الرقابة الشرعية :

قامت هيئة الرقابة الشرعية للشركة بالرد على جميع استفسارات الشركة وأصدرث (26) قرارا شرعيا تتعلق بعقود وعمليات الشركة خلال الفترة المذكورة.

ثالثاً : الرأي النهائي :

في رأينا وبعد دراسة جميع الإيضاحات والتأكيدات التي حصلنا عليها فإننا نؤكد:

1. أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها الشركة خلال الفترة من 2018/10/01 إلى 2019/09/30 تمت في الجملة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .
2. إن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على عاتق المساهمين.

والحمد لله رب العالمين ،،

رئيس هيئة الرقابة الشرعية	عضو هيئة الرقابة الشرعية	عضو هيئة الرقابة الشرعية
أ.د. عبدالعزيز القصار	د. عيسى زكي عيسى	د. علي إبراهيم الراشد

راس المال المدفوع: 2.000.000 د.ك
Al Mirqqab – Al Sour Street – Jassem Al Asfour Tower – 7 th Floor
Tel: +965 22960555 Fax: +965 22960556
info@mandr.com.kw
www.mandr.com.kw

قائمة المساهـمين الرئيسيين بالشركة

م	اسم المسـاهـم	عـدد الأسهـم	النسبـة
1	بنك الكويت المركزي	2,800,000	12.28%
2	البنك الأهلي المتحد	1,400,000	6.14%
3	البنك الأهلي الكويتي	1,400,000	6.14%
4	البنك التجاري الكويتي	1,400,000	6.14%
5	بنك البحرين والكويت	1,400,000	6.14%
6	بنك الخليج	1,400,000	6.14%
7	بنك الكويت الدولي	1,400,000	6.14%
8	بنك برقان	1,400,000	6.14%
9	بيت التمويل الكويتي	1,400,000	6.14%
10	شركة التسهيلات التجارية	1,400,000	6.14%
11	شركة وارد للإجارة والتمويل	1,400,000	6.14%
12	مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار	1,400,000	6.14%
13	بنك الكويت الوطني	1,972,000	8.65%
14	شركة أصول للإستثمار	800,000	3.51%
15	شركة أعيان للإجارة والاستثمار	800,000	3.51%
16	شركة ياس انستولمنتس للتسهيلات الائتمانية	300,000	1.32%
17	شركة الأمانة للاستثمار	250,000	1.10%
18	شركة يوسف أحمد الغانم وأولاده	250,000	1.10%
19	بنك بوبيان	228,000	1.00%
	الإجمـــــــالي	**22,800,000**	**100%**

أعضاء ومشتركو شبكة المعلومات الائتمانية

أولاً – البنوك التقليدية

1 - بنك الكويت الوطني
2 - البنك الأهلي الكويتي
3 - بنك الكويت الصناعي
4 - بنك الدوحة
5 - البنك التجاري الكويتي
6 - بنك برقان
7 - بنك أبو ظبي الأول
8 - بنك مسقط
9 - بنك الخليج
10 - بنك البحرين والكويت
11 - بنك قطر الوطني
12 -بنك الاتحاد الوطني

ثانياً – البنوك الإسلامية

1 - بيت التمويل الكويتي
2 - البنك الأهلي المتحد
3 - بنك الكويت الدولي
4 - بنك وربة
5 - بنك بوبيان
6 - مصرف الراجحي

ثالثاً – الشركات الاستثمارية والتمويلية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي

1 - شركة آسيا كابيتال الاستثمارية
2 - الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار
3 - الشركة الوطنية للإجارة والتمويل
4 - شركة الإستشارات المالية الدولية
5 - شركة كامكو للإستثمار
6 - مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار
7 - شركة يونيكاب للإستثمار والتمويل
8 - شركة التسهيلات التجارية
9 - شركة المنار للتمويل و الإجارة
10 - شركة المركز المالي الكويتي
11 - شركة أعيان للإجارة والاستثمار
12 - شركة وارد للإجارة و التمويل
13 - شركة نور للإستثمار المالي
14 - شركة رساميل للهيكلة المالية
15 - شركة الأمانة للإستثمار
16 - شركة عمار للتمويل والإجارة
17 - شركة الملا العالمية للتمويل
18 - شركة السور للتمويل
19 - شركة أصول للإستثمار
20 - شركة مجموعة الإمتياز الاستثمارية
21 - شركة بيت الاستثمار العالمي
22 - شركة الكويت والشرق الأوسط للإستثمار المالي
23 - الشركة العربية للإستثمار
24 - شركة المال للإستثمار

رابعاً – الشركات الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة

1 - شركة مجموعة المسيلة للتأجير ونقل البضائع والمعدات الثقيلة
2 - شركة عيسى حسين اليوسفي وأولاده للتجارة العامة و المقاولات
3 - شركة تسهيلات الساير للتجارة العامة والمقاولات
4 - شركة يوريكا للتجارة
5 - شركة مركز سلطان للتجارة العامة والمقاولات
6 - شركة الزياني للتجارة
7 - شركة أبيات ميغا ستور
8 - شركة كي جي إل لتأجير السيارات
9 - شركة عبدالمحسن عبدالعزيز البابطين
10 - شركة فلير التمويلية لتقديم التسهيلات التمويلية
11 - شركة يوسف أحمد الغانم وأولاده
12 - شركة مؤسسة الأندلس التجارية
13 - الشركة الكويتية لإستيراد السيارات
14 - شركة إلكترون للأجهزة الإلكترونية
15 - شركة دخيل الجسار للصناعات الكهربائية
16 - شركة العدان العقارية
17 - شركة تسهيلات الدولية للتجارة العامة
18 - شركة سوق جرير العالمية المركزي لغير المواد الغذائية
19 -شركة ياس أنستولمنتس للتسهيلات الائتمانية
20 -شركة علي محمد ثنيان الغانم وأولاده للتجارة العامة
21 -شركة البابطين للإلكترونيات
22 -شركة البابطين للحلول المتكاملة

خامساً – الجهات شبه الحكومية:

1- الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

cinetcs@cinet.com.kw